

الجزائر

الجزائر جمهورية تقوم على نظام تعدد الأحزاب والحكم فيها أساسه الدستور، ونظام الحكم في الجزائر رئاسي. ويتم انتخاب رئيس البلاد بموجب تصويت شعبي لفترة رئاسة مدتها خمس سنوات. ويحول الدستور للرئيس سلطة تعين أو إقصاء أعضاء الحكومة وكذلك رئيس الوزراء الذي يرأس الحكومة. ويقوم الرئيس أيضاً بدور القائد الأعلى للقوات المسلحة. وكان الرئيس بوتفليقة قد أعيد انتخابه عام 2004 من بين خمسة مرشحين آخرين، حيث ظلت القوات المسلحة على الحياد. وكانت الانتخابات نزيهة وحرة بصفة عامة وإن شابها بعض القصور بحسب وصف أحد المراقبين الدوليين التي راقبت الانتخابات. هذا وقدمنت الحكومة المزيد من الدعم للحكم المدني كما زادت من قبضتها المسيطرة على الجيش، ولكن توجد بعض الحالات التي تصرفت خلالها بعض عناصر قوات الأمن بمنأى عن سلطة الحكومة.

وهناك تقارير بوجود إنتهاكات لحقوق الإنسان التالية:

- الإخفاق في تحديد مصير الأشخاص الذين سبق أن اختفوا
- الادعاءات بإساءة معاملة المحتجزين وتعذيبهم
- الإفلات من العقاب
- الاعتقال التعسفي وفترات الاحتجاز المطولة التي تسبق المحاكمة
- عدم استقلالية القضاء بشكل تام
- عدم وجود الحق في الحصول على محاكمة سريعة وعادلة
- تقييد الحريات المدنية: حرية التعبير والصحافة والتجمع وتأسيس الاتحادات والنقابات والانتقال
- تقييد الحريات الدينية
- الفساد وإنعدام الشفافية في المعاملات الحكومية
- التمييز ضد المرأة والأقليات
- تقييد حقوق العمال

وعلى الرغم من هذه الصعوبات التي تأتي في أعقاب أكثر من عقد من الزمان شهدت فيه البلد الكثير من الصراع المدني والإرهاب، إلا أن الحكومة أخذت العديد من الخطوات الهامة لتعزيز حقوق الإنسان. وقد قلت بشكل كبير التقارير التي تقييد قيام قوات الأمن بانتهاكات واستخدام أساليب التعذيب. وقلل القانون الجديد لسلوك قوات الشرطة عدد عمليات الاعتقال التعسفي. وساهمت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في تقليل أعداد القتلى المدنيين في الأحداث المتعلقة بالحوادث الإرهابية. وقد شنت الحكومة حملة كبيرة لمكافحة الفساد، وقد صدرت أحكاماً على مسؤولين حكوميين بالسجن؛ وعلى الرغم من كل هذا، لا يزال الفساد مشكلة خطيرة. وقد عززت المراجعات التي تم إدخالها على قانون الأسرة وقانون الجنسية حقوق المساواة للمرأة. كما اتخذت الحكومة خطوات ملموسة أثناء السنة الفارطة لتخفيف حدة التوتر مع القبائل من أجل معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لكتاب الشخصيات في الأقاليم المختلفة. كما تم التوصل لاتفاق بين الحكومة

وحركة العروش(حركة المواطن البربرية) مما أدى إلى عقد انتخابات إقليمية خاصة في نوفمبر كان الهدف منها معالجة مشكلة قلة تمثيل القبائل في الجمعيات والهيئات الإقليمية والبلدية.

وقد قامت الجماعات الإرهابية بالعديد من الانتهاكات الخطيرة، كما أن عمليات قوات الأمن أضعفـت الجماعات الإرهابية وقلـلت من معدلات القتلـ أثناء هذا العام.

احترام حقوق الإنسان

القسم 1 احترام كرامة الإنسان بما في ذلك التحرر من:

أـ. الحرمان من الحياة بشكل تعسفي أو غير قانوني

لم يرد أي تقارير عن قيام الحكومة أو أعوانها بأعمال قتل لدوافع سياسية، ولكن في شهر يولـيو في بيـشار لقيـت امرأة مصابة بالربو مصرـعاً أثناء ظاهرـة استخدمـت فيها الشرطة الغازـات المسـيلة للدمـوع.

وطبقـاً لما أورـدته الحكومة، فإن عدد الإـرهابـيين والمـدنيـين وأـفراد قـوات الأمـن الذين لـقوا مـصرـعـهم أثناء العام كان 488 شخصـاً بـالمـقارـنة بـمقـتل 429 شخصـاً عام 2004 و 1162 شخصـاً في 2003. ومن ضمن القـتـلى البـالـغ عـدـدهـم 488 شخصـاً قـتـلـ الإـرـهـابـيون 76 مـدنـياً (كان عـدـد القـتـلى مـن المـدنـيين فـي عـام 2004 هو 93 شخصـاً) كما قـتـلـ الإـرـهـابـيون أـيـضاً 117 من أـفرـاد قـوات الأمـن (كان عـدـد القـتـلى مـن قـوات الأمـن فـي عـام 2004 هو 117 شخصـاً)، بينما قـتـلت قـوات الأمـن حوالي 235 شخصـاً يـشـتبـهـ فيـ أـنـهـمـ إـرـهـابـيون (كان عـدـد القـتـلى مـن الإـرـهـابـيين فـي عـام 2004 هو 219 شخصـاً).

وطـبقـاً لـتـقارـير مـوثـوقـةـ فـيـ ماـيـوـ 2004، سـرقـ المـراهـقـانـ شـعـيبـ عـرـقـيـ وـعـلـىـ الرـمـيلـيـ موـادـ غـذـائـيةـ وـأـخـفـيـاـهاـ فـيـ بـسـتـانـ اللـنـخـيلـ، وـحاـواـلاـ استـعادـتهاـ لـيـلـاـ. وـفـيـ هـذـهـ المـنـطـقـةـ المـعـرـوفـ أـنـهـاـ مـسـرـحـ لـنـشـاطـ الـمـتـشـدـدـيـنـ الـمـسـلـحـيـنـ لـاحـظـ أـفـرـادـ مـنـ الـحـرسـ الشـعـبـيـ تـحـركـاتـهـمـ فـأـطـلـقـاـ النـارـ عـلـيـهـمـ دـونـ إـنـذـارـ،ـ مـاـ أـسـفـرـ عـنـ مـقـتـلـ شـعـيبـ عـرـقـيـ وـهـوـ مـنـ أـقـلـيـةـ الـبـرـبـرـ عـرـقـيـةـ مـاـ أـسـفـرـ عـنـ اـنـدـلـاعـ مـظـاهـراتـ فـيـ الـيـومـ التـالـيـ (ـرـاجـعـ الـقـسـمـ 1ـجـ).ـ وـقـدـ أـنـكـرـ قـائـدـ قـواتـ الـحـرسـ الشـعـبـيـ عـلـىـ أـنـ الـحـارـاسـ أـطـلـقـواـ النـارـ دـونـ تـوجـيهـ إـنـذـارـ.ـ وـعـلـىـ الرـغـمـ مـنـ إـجـرـاءـ تـحـقـيقـاتـ فـيـ الـأـمـرـ،ـ إـلـاـ أـنـ نـتـائـجـ التـحـقـيقـاتـ لـمـ تـنـشـرـ عـلـىـ الـمـلـأـ.

استـهدـفـ الإـرـهـابـيونـ المـدنـيينـ وـقـواتـ الأمـنـ ،ـ وـغالـباـ ماـ كـانـواـ يـسـتـخدـمـونـ فـيـ هـجـماتـهـمـ مـلـابـسـ وـأـسـلـحةـ وـمـعـدـاتـ مـسـرـوـقةـ مـنـ الشـرـطـةـ.ـ وـبـإـضـافـةـ إـلـىـ الإـرـهـابـ،ـ كـانـ الأـخـذـ بـالـثـأـرـ وـعـمـلـيـاتـ قـطـعـ الـطـرـيـقـ وـالـنزـاعـ عـلـىـ مـلـكـيـةـ الـأـرـضـ مـنـ أـسـبـابـ بـعـضـ عـمـلـيـاتـ القـتـلـ.ـ وـقـدـ تـرـكـزـتـ أـعـمـالـ العنـفـ بـشـكـلـ كـبـيرـ فـيـ الـمـنـاطـقـ الـجـبـلـيـةـ وـالـنـائـيـةـ.

بـ. حالـاتـ الـاخـتفـاءـ

أـثنـاءـ هـذـهـ الـعـامـ،ـ لمـ تـرـدـ تـقـارـيرـ عـنـ وـقـوعـ أـحـدـاثـ اـخـتفـاءـ لـدـوـافـعـ سـيـاسـيـةـ.ـ وـكـانـتـ هـنـاكـ الـآـلـافـ مـنـ حـالـاتـ الـاخـتفـاءـ فـيـ مـنـتصفـ الـتـسـعـيـنـاتـ،ـ كـانـ يـعـزـىـ الـكـثـيرـ مـنـهـاـ لـقـواتـ الأمـنـ.ـ وـطـبـقـاـ لـمـنـظـمـاتـ غـيرـ الـحـكـومـيـةـ الـمـلـيـعـيـةـ وـالـدـولـيـةـ وـقـعـتـ أـخـرـ حـالـاتـ الـاخـتفـاءـ عـامـ 2002ـ.

واستمر الجدل حول العدد الكلي لحالات الاختفاء في التسعينات. ومن الناحية الرسمية، قدرت الحكومة خلال هذا العام أن هناك 6146 شخصاً ما بين مفقود ومحققي نتيجة لإجراءات التي كانت تتخذها الحكومة ما بين 1992 ونهاية سنة 1998، وأن هناك حوالي 10000 شخصاً آخرين ما بين مفقود ومحققي نتيجة للاختطاف أو القتل على يد الإرهابيين. ولكن أفادت المنظمات غير الحكومية المحلية أن قوات الأمن تورطت في اختفاء حوالي 8000 شخصاً. وفي تقريرها السنوي لعام 2003، صرحت منظمة العفو الدولية أن 4000 رجلاً وامرأة اختفوا في الفترة ما بين 1993 و 2000 بعد أن ألقى القبض عليهم أفراد من قوات الأمن أو الميليشيات التي تزودها الدولة بالسلاح. وقد ذكر علي يحيى عبد النور المحامي الخاص بحقوق الإنسان عام 2003 أن العدد الإجمالي للمفقودين من جانب قوات الأمن والإرهابيين على حد سواء، وذلك بناء على شهادات العائلات والأسر، وصل إلى ما لا يقل عن 18000 شخصاً.

ولا يزال الغموض يكتنف كل حالات الاختفاء تقريباً. وتقبل المكاتب المحلية لوزارة الداخلية في كل منطقة قضايا من عائلات الأفراد المختلفين، لكنها لا تقدم سوى القليل من المعلومات المفيدة لعائلات المختلفين. وفي عام 2003، أعلنت الحكومة تأسيس آلية واقعية حول المختلفين وتم تعيين فاروق قسنيطي مديرأ لها. وهذه الآلية لها سلطات طلب معلومات باسم أسر الضحايا من الوكالات الحكومية للبحث في طلبات حالات الاختفاء، ولكن هذه الآلية ليست لجنة تحقيق ولا يمكنها إجبار الوكالات الحكومية الأخرى أو قوات الأمن على التعاون معها.

وفي فبراير 2004، أعلن الرئيس بوتفليقة على الملا أن الدولة يجب أن تقبل مسؤوليتها عن الأفعال التي قام بها أفراد الأمن على الرغم من أن هذه الأعمال لم تسمح بها سياسة الحكومة. وفي أبريل 2004، قدمت الآلية للرئيس بوتفليقة توصيات للتعامل مع حالات الاختفاء. وكانت إحدى التوصيات أنه على الحكومة دفع تعويضات لعائلات المختلفين وفقاً للحالات التي تؤكد لها ملفات الآلية. وطبقاً لقسنيطي، فإن الآلية لديها ملفات لحوالي 5000 حالة من هذه الحالات، على الرغم من أن إحدى المنظمات غير الحكومية SOS Disparus زعمت في سبتمبر 2004 أن الآلية ليس لديها سوى 300 ملف فقط بالرغم من العدد الكبير من حالات الاختفاء والسجلات التي تحافظ بها المنظمات غير الحكومية المحلية. وفي مارس، قدمت الآلية لرئيس البلاد تقريراً نهائياً حول الوضع الحالي لحقوق الإنسان والتوصيات، ولكنه لم ينشر على الملا.

وقد انتقدت المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية المختصة في حقوق الإنسان هذه الآلية بسبب عدم فاعليتها خلال فترة تكليفها التي امتدت ثمانية عشر شهراً. وفي تقريرها لعام 2005، أكدت منظمة العفو الدولية أن الآلية لم تتمتع بالحد الكافي من الاحترافية والاستقلالية. وفي يونيو، قالت منظمة "هيومان رايتس ووتش" المعنية بحقوق الإنسان أن الآلية لم تقدم سوى القليل لتقديم الحقائق والعدل. ولم يتم دعوة المنظمات غير الحكومية لتقديم أي مدخلات خاصة بتشكيل الآلية كما لم يتم استشارتها لتقديم توصيات، على الرغم من اتفاق الآلية في بعض القضايا الفردية مع بعض المنظمات غير الحكومية التي طلت لقاءها وكان منها منظمة العفو الدولية و"هيومان رايتس ووتش" المعنية بحقوق الإنسان. وطبقاً للمنظمات غير حكومية، فإن الآلية التي أنسنتها الحكومة وموانئها وزوادتها بالمستخدمين لا يمكن أن تقدم أي ضمان باستقلاليتها وحيادها. وعلى الرغم من أن معظم أسر المختلفين رحبوا عملاً بقبول التعويضات إلا أنهم، مثلهم مثل المنظمات غير الحكومية المحلية والعالمية، استمروا في مطالبة الحكومة ببذل جهداً أكبر للعثور على رفات المختلفين، والتحقيق في حالات الاختفاء وتحديد المسئولية وإدانة المذنب.

ولم ترد تقارير بمحاكمة أي من أفراد قوات الأمن فيما يتعلق بهذه القضايا. وطبقاً لبعض المنظمات غير الحكومية المحلية، رفضت الحكومة إجراء تحقيقات خوفاً من توجيه اتهامات جنائية ضد قوات الأمن أو مسؤولين حكوميين آخرين. وحتى يمكن للمحكمة سماع اتهامات في قضايا حالات الاختفاء، يتطلب القانون وجود شاهدين عيان على الأقل. وبالتالي رفضت المحاكم النظر في العديد من القضايا التي كان فيها أحد أفراد أسرة المختفي هو الشاهد الوحيد على عملية اختطاف قام بها شرطي.

وتؤكد الحكومة أن غالبية حالات الاختفاء المعلنة إما أنها تمت على يد إرهابيين متتكرين في زي رجال الأمن أو أنها تتضمن مؤيدين سابقين للمسلحين الإسلاميين حيث قاموا بالاختفاء لتقديم انتقاماً للإرهابيين. ومع ذلك، لا توجد دلائل أن الحكومة أجرت تحقيقات حول أي من القضايا البالغ عددها 5200 قضية والتي اعترفت أن سببها قوات الأمن. وقد كرر قسطنطيني في العديد من المناسبات بأنه إذا كانت قوات الأمن قد متورطة في حالات الاختفاء، فإن ذلك كان بسبب الأعمال التي قام بها الأفراد الذين يعملون خارج نطاق الأوامر الصادرة لهم من رؤسائهم وليس استجابة لأوامر صدرت لهم من أي جهة حكومية. وفي الوقت الذي اعترف فيه بمسؤولية الحكومة عن حماية المواطنين، قال قسطنطيني أن الآلية قد تقدم أدلة بالمسؤولية الجنائية إلى القضاء، ولكنها لم تقم بذلك بسبب عدم كفاية الأدلة في أي قضية.

وقد فرضت الحكومة أيضاً عام 2003 قيوداً على الجهود التي تبذلها المنظمة غير الحكومية الدولية "فريدم هاوس" للتحقيق في قضايا المختفين. وقد طلبت الحكومة من "فريدم هاوس" إبلاغها بالأنشطة المقترحة تنفيذها مقدماً للحصول على موافقة الحكومة. ويقول مسؤولون حكوميون أنه تم الترحيب بالمساعدة الفنية ولكن لن يسمح بأي نشاط سياسي. ونتيجة لذلك، لم يسمح لرابطة حقوق الإنسان ومنظمة SOS Disparus من تنظيم مؤتمر دولي مقرح حول موضوع الاختفاء. وقد رفضت الحكومة أيضاً تقديم تأشيرات الدخول إلى بعض أتباع "فريدم هاوس" مما أدى إلى إلغاء بعض الترتيبات.

ج- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة

يحظر الدستور والقانون ممارسات مثل التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، ومع ذلك فإنه طبقاً لتقارير صدرت عن منظمة العفو الدولية ومنظمة "الجبرية ووتش" فإن مسؤولي الحكومة استخدمو هذه الأساليب.

وعلى الرغم من أن قانون العقوبات يحظر استخدام التعذيب فإن التشريع الجديد الذي تم تفعيله في سبتمبر 2004 يجرم التعذيب، وبواجهه عملاء الحكومة عقوبات بالسجن إلى مدد قد تصل إلى 3 سنوات لقيامهم بمثل هذه الأفعال. ولا تزال مسألة معاقبة المسؤولين تمثل مشكلة (راجع القسم 1-د).

وطبقاً للمحامين المهتمين بحقوق الإنسان، فإن استخدام التعذيب ومدى حدته أخذ في التناقض وأرجعوا ذلك جزئياً لحصول أفراد القوى الأمنية على تدريبات أفضل وجود وسائل استخباراتية أفضل للحصول على المعلومات، ولكنهم قالوا أن التعذيب قائم في السجون العسكرية، ويستخدم بشكل أكثر ضد الذين ألقى القبض عليهم بتهم "أمنية". وفي مايو، ذكرت منظمة العفو الدولية أن أفضل طرق التعذيب هي طريقة "شيفون" للتعذيب - وهي وضع قطعة قماش في فم الشخص المراد تعذيبه وفي الوقت ذاته صب سوائل قذرة في معدته حتى يتقيأ وفي الوقت ذاته لا يمكنه التنفس - وذلك لأن هذه الطريقة لا تترك أي آثار مادية تدل على تعرض الشخص للتعذيب.

ويوجد في السجن العسكري في مدينة البليدة سبعة معتقلين من رجال الدرك ينتظرون مثولهم أمام المحكمة بتهم التعذيب وإساءة المعاملة.

في مايو 2004، أُلقي القبض على 24 شاباً مراهقاً في تكوت في أعقاب اندلاع مظاهرات احتجاج على مقتل شعيب عرقبي (راجع القسم 1-أ). وزعم ستة من المراهقين لمحاميهم أنهم تعرضوا للتعذيب والتحرش الجنسي على يد الخفر أثناء فترة اعتقالهم. وقد صرخ محاميهم صلاح حنون للصحافة أنه رأى الدليل المادي على سوء المعاملة ومن ذلك الحروق والسجادات والكمادات وأنه التقاط لهم صوراً فوتوغرافية. وأثناء محاكمتهم، أثار محامي الدفاع موضوع التعذيب، إلا أن القاضي رفض أي مناقشة في هذا الأمر. وقد قضى معظم متهمين خمسة أشهر على الأقل في السجن لكنهم حصلوا بعد ذلك على عفو من الرئيس في 2004، وتم الإفراج عن كل المتهمين البالغ عددهم 24 شاباً بعد ذلك.

أوضاع السجون ومرافق الاعتقال

تتوافق الأوضاع في السجون عامة مع المعايير الدولية، ولكن على الرغم من أن الحكومة سمحت لمرأقبين مستقلين لحقوق الإنسان، ومنهم مراقبين من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، لزيارة السجون العادلة وغير العسكرية، إلا أن الحكومة لم تسمح بأي زيارات إلى السجون العسكرية أو ذات الحراسة الأمنية المكثفة أو مراكز الاعتقال. وخلال العام ذكر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تحسن الأوضاع في السجون المدنية والسجون منخفضة الأمان نتيجة لجهود إصلاح السجون. وعمل أيضاً البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة على تحسين برامج التعليم في السجون، حيث منح 233 سجيناً خلال العام الفرصة للحصول على الشهادة المتوسطة من خلال الفصول التي تم عقدها في السجون والتي تأتي في إطار جهود إصلاح السجون التي بدأت عام 2004.

ولا يزال إكتضاظ السجون وعدم كفاية العلاج الطبي من المشكلات القائمة. وذكرت صحيفة خاصة أنه يوجد طبيب واحد لكل 300 سجين ولكن جودة وحدات الرعاية الصحية قد تحسنت خلال هذا العام. وفي أكتوبر 2004، تم السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة السجون المدنية ومرافق الاحتجاز للمتهمين قبل تقديمهم للمحاكمة، ولكن اللجنة لم يسمح لها بالدخول إلى السجون العسكرية ومرافق الاعتقال.

شهد أكثر من سجن في أرجاء البلاد حالات إضراب عن الطعام احتجاجاً على طول فترة الاعتقال قبل التقديم للمحاكمة.

د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

يحضر القانون الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي، ولكن من الناحية العملية، استمرت قوات الأمن في إلقاء القبض على المواطنين واعتقالهم تعسفياً، على الرغم من أن التقارير تقيد أن ذلك حدث بصورة أقل من السنوات السابقة.

دور الشرطة وقوات الأمن

تُخضع قوات الشرطة أو المديرية العامة للأمن الوطني لسلطة وزارة الداخلية، كما أن إدارة الدرك التي تتبع لوزارة الدفاع تقوم أيضاً بوظائف مشابهة لوظائف الشرطة في أرجاء البلاد. وتتميز الشرطة عادة بأنها فعالة في الحفاظ على النظام في أرجاء البلاد. وتوجد مستويات منخفضة من الفساد وبخاصة في شرطة الجمارك.

وصرحت الشرطة في عام 2003 أنها، وبموجب السياسة التي تتبعها، ستتخذ إجراءات تأديبية ضد الجنود ورجال الشرطة المدنيين بانتهاك حقوق الإنسان، ولكن الحصانة التي يتمتع بها المسؤولون لا تزال مشكلة. ولم تقدم الحكومة معلومات دقيقة للعامة حول عدد ومخالفات وعقوبات أفراد الشرطة والجيش وقوات الأمن الأخرى. في يناير، تم لأول مرة تقديم نسخة من قانون السلوك الواجب إتباعه لكافة قوات الأمن وهو ما أرسى قواعد السلوك الواجب إتباعه وحدد العقوبات المفروضة على الانتهاكات وذلك في إطار التدريب على احترام حقوق الإنسان. وطبقاً لبعض المحامين المهتمين بحقوق الإنسان ومسؤولي جهاز الشرطة والمنظمات غير الحكومية المحلية فإن أكبر انتهاك لحقوق الإنسان قامت به الشرطة حدث نتيجة لأن الضباط لا يتبعون التعليمات الخاصة بالاعتقال.

إلقاء القبض على الأشخاص وعمليات الاعتقال

تحتاج الشرطة إلى الحصول على إذن بالاستدعاء من مكتب النيابة لاستدعاء الشخص إلى مقر الشرطة لاستجوابه. كما أنه يمكن استخدام الاستدعاءات لإخبار المتهم والضحية بالذهاب إلى المحكمة.

وتصدر الحكومة أوامر الاعتقال في ثلاثة أحوال: لإحضار شخص من محل عمله أو إقامته إلى المحكمة، ولتنفيذ طلب صدق عليه المدعى العام باحتجاز أحد الأشخاص على ذمة قضية، ولاعتقال مشتبه فيه قد يفر من العقاب. ويمكن للشرطة أن تقوم باعتقالات دون استدعاءات إذا شهدت ارتكاب المخالفة. ويصدر الاستدعاء عندما تكون المحكمة على استعداد للنظر في القضية، بينما أوامر تصدر الاعتقال قبل إحالة القضية إلى المحكمة.

وينص الدستور على أن المشتبه به يمكن حبسه لمدة 48 ساعة دون توجيه تهمة إليه. وإذا كانت الشرطة بحاجة إلى مزيد من الوقت لجمع أدلة إضافية فإن الشرطة يمكنها أن تطلب من الإدعاء مد فترة الحبس إلى 72 ساعة. عملياً، تلتزم قوات الأمن عامة بفترة الثمانية وأربعين ساعة في القضايا التي لا تتعلق بالإرهاب.

وطبقاً لقانون الإجراءات الجنائية، فإن الأشخاص المتهمين بالعمل ضد أمن الدولة، ومن ذلك الإرهاب، يمكن اعتقالهم لمدة تصل إلى 20 شهراً قبل تقديمهم للمحاكمة. ومع ذلك، فإن النيابة يجب أن تحدد سبب الاعتقال كل أربعة شهور لاستمرار الاعتقال الذي يسبق المحاكمة.

لا يزال الاعتقال المطول قبل المحاكمة يمثل مشكلة. ويمكن اعتقال المشتبه اعتقالاً تحفظياً فيه لمدة 4 شهور تجدد حتى 12 شهراً طبقاً للمادة 125 من قانون الإجراءات الجنائية. ويجب على النيابة أن تحدد سبب الاعتقال كل أربعة شهور لاستمرار الاعتقال الذي يسبق المحاكمة. ونادرًا ما يرفض القضاة طلبات النيابة بمد فترة الاعتقال التحفظي. ويمكن استئناف الأمر بالاعتقال أمام المحكمة العليا

ولكن نادراً ما تقبل المحكمة هذا الاستئناف. وفي حالة قبوله، يمكن للمدعي طلب تعويضاً. وطبقاً لوزير العدل، أساءت النيابة في بعض الأوقات عمليات الاعتقال لجمع التحريات.

وأثناء وجودهم في فترة الاعتقال التي تسقى المحاكمة، يجب إبلاغ المعتقلين على الفور بحقوقهم في الاتصال بأفراد أسرهم، واستقبال الزوار وحقهم في أن يفحصهم طبيب من اختيارهم بنهاية فترة الاعتقال. ومع هذا، ثمة تقارير عديدة حول عدم تقديم هذه الحقوق إلى المعتقلين.

ولم يشهد هذا العام وجود معتقلين سياسيين، وإن تم اعتقال بعض الصحفيين لفترات طويلة دون توجيه اتهامات لهم قبل تقديمهم إلى المحاكمة على أساس تشوية سمعة بعض المسؤولين الحكوميين. وفي يونيو، تم إطلاق سراح الصحفي أحمد بن نعوم الذي كان يواجه تهمة اختلاس الأموال العامة بعد أن قضى 11 شهراً في المعتقل الذي يسبق المحاكمة.

وفي أحداث أخرى، كانت فترات الاعتقال التي تسقى المحاكمة أقل. فبعد إلقاء القبض على الطالب مرزوق حميتوش في ديسمبر 2004 بتهمة تخريب الممتلكات العامة وبعد أن ظل رهن الاعتقال لمدة شهر قبل تقديمها للمحاكمة، أدانته المحكمة وحكمت عليه بالسجن 3 شهور ولكن تم تخفيف الحكم في الاستئناف إلى وضعه تحت المراقبة.

وفي 31 أكتوبر 2004 تم إلقاء القبض على الدكتور كمال فركار في أعقاب مظاهرة تمت يوم 13 أكتوبر من نفس العام. ولم يتم توجيه أي تهمة له حتى 8 نوفمبر 2004 حيث تم توجيهه إليه تهمة التجمهر بدون تصريح وتخريب الممتلكات العامة وحيازة سلاح وإعاقة حركة السير في الطريق العام. وتم احتجازه في معتقلات ما قبل المحاكمة حتى 12 مارس وقد أدانته المحكمة وحكمت عليه بالسجن 5 شهور وإلزامه بدفع غرامة قدرها 3000 دينار (40 دولار أمريكي).

ولا يوجد نظام للكفالة، لكن في القضايا التي لا تتضمن مخالفات يتم عادة الإفراج المشروط عن المشتبه فيهم انتظاراً لمحاكمتهم. ووفقاً للإفراج المشروط، فإنه من المطلوب من المشتبه فيهم التقدم أسبوعياً إلى قسم الشرطة الذي يتبعه المشتبه به ويحظى عليه مغادرة البلاد.

ومطلوب من النيابة تقييم أداء قادة الشرطة العاملين في نطاق سلطتهم لضمان أنهم يتماشون بموجب القانون في معاملتهم للمشتبه فيهم. ومن ناحيتهم، يقوم قادة الشرطة بتقييم أداء ضباط الشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لأي مشتبه به أن يطلب فحصاً طبياً لدى دخوله المبنى التابع للشرطة أو قبل المثول أمام القاضي.

العفو

منذ أبريل 2004 وحتى يوليو 2005، أصدر الرئيس بو تفليقة عفوأ رئاسياً كبيراً على 18126 سجيناً متهمين في جرائم صغيرة.

هـ - حرمان المحتجزين من المحاكمة العلنية المنصفة

ينص القانون على استقلال القضاء، ولكن من الناحية العملية فإن قرارات ونفوذ السلطة التنفيذية أدت إلى الحد من استقلال القضاء، إلا أن هذا العام شهد جهوداً تاريخية للحكومة لإصلاح القضاء، حيث

شنّت الحكومة حملة تحقيقات في الفساد القضائي. وقد تم التحري عن 40 قاض وتم اعتقال ثلاثة منهم حتى انتهاء التحقيقات. وفي سبتمبر، أُعلن وزير العدل طيب بلعizer على الملا أنّه تم إنتهاء مهمات 60 قاضياً بسبب قيامهم بأعمال غير لائقة. وفي نفس الشهر، مثل 21 قاضياً أمام المجلس الأعلى للقضاء وعرضوا لعقوبات تأديبية تراوحت من الطرد إلى التحويل.

ويكون القضاء من محاكم مدنية، وهي المحاكم المنوطه بالنظر في القضايا الخاصة بالمدنيين الذين يواجهون تهماً لا تتعلق بالأمن أو الإرهاب؛ ومحاكم عسكرية، وهي المحاكم التي يمكنها أيضاً النظر في القضايا الخاصة بالمدنيين الذين يواجهون تهماً تتعلق بالأمن أو الإرهاب. والمحاكم الجنائية العادلة يمكنها النظر في القضايا المتعلقة بالمخالفات الأمنية على المستوى المحلي.

ويراجع المجلس الدستوري، الذي يضم 9 أعضاء، شرعية المعاهدات والقوانين والقواعد. على الرغم من أن المجلس ليس جزءاً من النظام القضائي، فإن لديه السلطة لإلغاء القوانين المنافية للدستور، والتأكيد على صحة نتائج أي انتخابات، والقيام بدور الحكم النهائي للتعديلات التي تمر من مجلسى البرلمان قبل أن تصبح قانوناً ي العمل به. ومنذ الـ25 سبتمبر والمجلس يعمل دون رئيس له.

إجراءات المحاكمة

معظم المحاكمات علنية ولا تتبع نظام المحلفين، والمتهم برىء حتى تثبت إدانته، وله الحق في حضور محاكمته والتشاور مع محامي، ويمكن أن توفر المحكمة المحامي دون مقابل عند الضرورة. وللمتهم يمكن للمتهم مواجهة الشهود أو تقديم شهود وأدلة من جانبه، وللمتهم أيضاً الحق في استئناف الأحكام، كما أن شهادة المرأة تساوي شهادة الرجل.

ولا تحترم السلطات الحكومية دائماً كافة الشروط القانونية الخاصة بحقوق المتهم، كما أنها تستمر في إنكار الخطوات المفروض إتباعها. ولا تحصل المرأة على حقوق متساوية من الناحية العملية أمام القانون بسبب تطبيق المحاكم لقانون الأسرة القائم على الشريعة الإسلامية. إلا أن الموقف تحسن خلال هذا العام مع إدخال إصلاحات ليبرالية على قانون الأسرة وقانون الجنسية الجديد الذي أعطى المرأة الحق في منح جنسيتها والتزوج من غير لمسلم. وأحياناً يمنع المتهم ومحاميه من الحصول على حق الإطلاع على الأدلة التي بحوزة الحكومة وال المتعلقة بقضيته.

وتوجد 4 محاكم عسكرية في وهران وبليدة قسطنطينية وبشار. وهذه المحاكم تختص بنظر القضايا المتعلقة بأمن الدولة وقضايا الجاسوسية والمخالفات الأخرى المتعلقة بالأمن والتي تتضمن أفراداً من المدنيين والعسكريين. وتتكون كل محكمة من 3 قضاة مدنيين وقاضيين عسكريين. وعلى الرغم من أن رئيس كل من هذه المحاكم مدني، إلا أن كبير القضاة لابد أن يكون ضابطاً قاضياً. ولا بد أن يكون الدفاع معتمداً للعمل أمام القضاء العسكري. وتحدد هيئة المحكمة إذا كان يسمح للعامة حضور الجلسات. ويتم استئناف أحكام هذا المحكمة أمام المحكمة العليا مباشرة. وقد نظرت المحاكم العسكرية في العديد من القضايا خلال العام لكن لا توجد معلومات محددة متاحة عن ذلك.

السجناء السياسيون

كان هناك بعض السجناء السياسيين، وهم صحفيين حكم عليهم بالسجن بتهمة تشويه سمعة مسؤولين حكوميين (راجع القسم 2-أ).

في فبراير، تم إقصاء القاضي محمد راس العين نهائياً في جلسة استماع تأديبية عقدها المجلس الأعلى للقضاء. القاضي محمد راس العين لم يحصل على حقه في الإجراءات المفروض إتباعها خلال المحاكمة. وقد ذكر المحامون المعنيون بحقوق الإنسان والصحف المحلية والعالمية أن القاضي تم فصله بناء على اتهامات تأديبية لانتقاده تسييس القضاء ولانتقاده أيضاً حكم محكمة صدر في أكتوبر عام 2003 يمنع المعارضين في جهة التحرير الوطني من عقد مؤتمر طاري للحزب.

و – التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة للفرد، أو الأسرة أو البيت، أو في المراسلات

يحظر القانون مثل هذه الأفعال، ومع ذلك فإنه من الناحية العملية لم تحترم الحكومة هذا الحظر في بعض الأوقات حيث تنتهك حقوق خصوصية المواطنين. وترافق الحكومة اتصالات المعارضين السياسيين والصحفيين وجماعات حقوق الإنسان والإرهابيين المشتبه بهم (راجع القسم 4).

القسم 2 – احترام الحريات المدنية، بما فيها:

أ – حرية التعبير وحرية الصحافة

ينص القانون على حرية التعبير والصحافة؛ ومع ذلك فإن ممارسة هذه الحقوق شهدت قيوداً كبيرة.

يمكن للأفراد عامة انتقاد الحكومة سراً وعلنًا دون عقوبة. ومع هذا فإن المواطنين يخشون انتقاد الحكومة علينا. ودائماً ما تتم مراقبة المجتمعات السياسية.

زالت ضغوط الحكومة على الصحافة بشكل كبير خلال العام الماضي. وقد استخدمت الحكومة قوانين التشهير لمضايقة الصحفيين وإلقاء القبض عليهم، وأغلقت صحيفتين بسبب ديونهما للمطابع المملوكة للدولة، ومنحت بشكل احتكاري الإعلانات لصالح وكالة الإعلان ونشر المملوكة للدولة وهو ما أدى بالصحف إلى ممارسة درجة من الرقابة الذاتية. وقد امتنعت الصحف عن القيام بما تراه الحكومة أنه "إساءات" لكرامة الأفراد، لكنها ظلت قدرة على انتقاد تقصير الحكومة، ويتضمن ذلك الإخفاق في تناول القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وعدم وجود شفافية في التعاملات والإجراءات التي تتخذها الحكومة ضد الصحف. وقد واجهت الصحف تبعات كبيرة من الحكومة عند مهاجمة مسؤولين حكوميين.

وينص القانون على أن حرية الكلام يجب أن تتحترم "كرامة الأفراد والتوجهات السياسة الخارجية والدفاع القومي". ويعطي قرار فرض حالة الطوارئ للحكومة سلطات واسعة للحد من هذه الحريات ولانخاذ إجراءات قانونية ضد ما تعتبره تهديدات للدولة أو للنظام العام. وتم تطبيق هذه القوانين بشكل واسع خلال العام، وفي بعض الحالات استهدفت الحكومة منظمات إعلامية معينة والعاملين بها. وفي مؤتمر صحفي عقد في يوليوا بالجزائر العاصمة، قالت منظمة الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان وهي منظمة غير حكومية أن الحكومة تقوم بقمع الصحافة.

وت تكون وسائل الإعلام غير المملوكة للدولة من أكثر من 45 منشوره تدعم أو تعارض الحكومة بدرجات متفاوتة. وهناك 6 صحف تتجاوز أعداد توزيعها 10 ألف نسخة، بالإضافة إلى صحيفتين تصدران باللغة الفرنسية وصحيفتين بالعربية وهي صحف مملوكة للدولة. كثير من

الأحزاب السياسية ومنها الأحزاب الإسلامية الشرعية لها مدخل للصحف المستقلة و تستغلها للتعبير عن آرائهم. وتنشر أحزاب المعارضة المعلومات عن طريق الإنترن特 ومن خلال البيانات.

كان النفوذ الاقتصادي للحكومة كبيراً حيث يتم طباعة كل الصحف في المطبع المملوكة للدولة وقد استمرت الحكومة في فرض الضغوط على الصحف المستقلة من خلال وكالة الإعلان التي تملكها الدولة، وهي الوكالة الوطنية للتحرير والنشر، وهي الجهة التي تحدد أي الصحف المستقلة يمكنها الاستفادة من الإعلانات التي تضعها الشركات والهيئات المملوكة للدولة. وبذلك تحكم الوكالة القومية للتحرير والنشر، وبالتالي الحكومة، في أكبر مصدر لدخل الصحف.

استمرت معظم الصحف المستقلة في الاعتماد على دور النشر الأربع المملوكة للدولة لطباعة الصحف والمجلات. وفي يوليو 2004 أوقفت دار النشر الحكومية سيمبرال بالجزائر العاصمة طباعة جريدة لو ماتان لخفايقها في سداد دينها البالغ 38 مليون دينار (512533 دولار أمريكي). وقد أفلست الجريدة وتم بيع المبني الخاص بها في 2004.

في فبراير، منعت الحكومة استيراد مجلة "لوكسبرييس" الأسبوعية الفرنسية بسبب مقال صدر فيها بعنوان " شبكات العمل في الجزائر " ويغطي المقال عودة ظهور بعض التيارات التقليدية في الجزائر مثل الإخوان المسلمين والقبائل ومجموعات رجال الأعمال. وفي مارس حظرت الحكومة توزيع المجلة الأسبوعية "لانتليجون" بسبب مقال ينتقد عدم فعالية الحكومة في حل مشكلة الأشخاص المختلفين. وكانت الحكومة قد صادرت في 25 ديسمبر إحدى إصدارات نفس المجلة عن شهر ديسمبر ومنعت توزيعها لأنها تضمنت مقابلة مع مدني مزراق قائد جيش التحرير الإسلامي السابق والذي اعترف أثناء المقابلة بقتل العديد من الأشخاص قبل تبني الاتفاق المدني لعام 1999.

ويسمح القانون للحكومة بجباية غرامات على الصحافة والمعاقبة بالسجن أيضاً بشكل يحظر حرية التعبير. الشكل الأكثر شيوعاً من أشكال المضايقات هو استخدام قانون التشهير. ويفرض قانون العقوبات غرامات باهظة والسجن لمدد تصل إلى 24 شهراً بسبب التشهير أو الإهانة للشخصيات الحكومية بما فيهم الرئيس وأعضاء البرلمان والقضاة والعاملين في الجيش وأي مسئول آخر في النظام العام. ويواجه المدانون أحكاماً بالسجن لمدد تتراوح بين 3 إلى 24 شهراً وغرامة بمبلغ من 50 ألف إلى 500 ألف دينار (من 675 إلى 6750 دولار أمريكي). وخلال العام، صدرت أحكام بالسجن على 11 صحفياً بتهمة التشهير وكان بعضهم قد سبق اتهامه وإدانته في عام 2004. فريد الليلات (سنة) وعلي ضلم (سنة) وجamil الدين بن شنوف (3 شهور) وعروس أوتو درت (6 شهور) من ليبرتي، وفؤاد بو غانم (سنة) ورضا بلحجوجة (6 شهور) وناصر بلحجوجة (6 شهور) وكامل عمارني (سنة) وماليكه بوسوف (6 شهور) من لو سوار دي الجيري، ويوسف رزوج (3 شهور) وياسمين فاروقى (3 شهور) وعلبة شريف (شهرين) وحسن زروقى (شهرين) وباديس موسوى (شهرين) من لو ماتان، وسليمة تلمکاني من الوطن، وأبدى بطاش (شهرين) من اليوم، وجميعهم متهمين بالتشهير أو القدح والذم أثناء ذلك العام وتم إطلاق سراحهم انتظاراً لحكم محكمة الاستئناف.

ومنذ عام 2001 وحتى 2004، قدمت الحكومة لا يقل عن 10 صحفيين للمحكمة وفقاً لأحكام قانون العقوبات. جمیل بن شنوف وفريـد اللـيلـات وعليـ ضـلم (سـنة) من ليـبرـيـتـيـ، وـمـحمدـ بنـ شـيكـوـ وـسـیدـ اـحمدـ سمـيـانـ منـ لوـ مـاتـانـ وـحـفـنـاوـيـ غـولـ منـ الجـازـيـرـ نـيـوزـ وـعليـ بوـ غـانـمـ وـمـحمدـ بوـ حـمـيدـيـ وكـاملـ

عمارني من لوسوار دي الجيري وجميعهم اتهموا بالتشهير وصدرت ضدهم أحكام بالسجن لمدد تتراوح من شهرين وحتى سنتين.

في 2004، تم إدانة محمد بن شيكو مدير تحرير جريدة لو ماتان المعارضة ومُؤلف كتاب ينتقد الرئيس باسم "بوتقلية" - بهتان جزائري " بتهمة انتهاك قوانين استبدال العملات الأجنبية، في محاولة لبيع الكتاب، وتم تغريمه 200 ألف يورو وحكم عليه بالسجن لمدة سنتين. وتم إيقاف الحكم في الاستئناف وتمت مضاعفة الغرامة ثلاثة مرات. كما أدين أيضاً بالتشهير وتم تغريمه 50 ألف دينار (675 دولار أمريكي). وقد أدانت أطراف عديدة منها البرلمان الأوروبي اعتقال بن شيكو وذلك في الذكرى السنوية الأولى لسجنه. وفي يوليو، أكد محامي بن شيكو أن ملف الاستئناف الخاص به قد فقد في المحكمة العليا. وفي أغسطس وبعد العثور على الملف، استأنف بن شيكو تهمة التشهير. وحتى نهاية العام، كان القضاء لا يزال ينظر في تسع تهم بالتشهير ضد بن شيكو، منهم 4 قضایا تم توجيه الاتهام له على أساس ما جاء في مقالاته، والخمس قضایا الأخرى مقدمة ضده بصفته مديرًا لتحرير جريدة لو ماتان. وتقدم بن شيكو باستئناف لكل القضایا المرفوعة ضده.

واستمرت الحكومة أيضاً في فرض القيود على التغطية الإعلامية الدولية للأمور المتعلقة بالأمن القومي والإرهاب. في عام 2003، رحلت الحكومة 4 صحفيين لتغطيتهم لإطلاق سراح السجينين السياسيين على بالحاج وعباس مدني. وهددت الحكومة باتخاذ إجراءات مماثلة ضد آخرين انتهكوا التعليمات الواردة في بيان وزارة الاتصالات والذي يمنع التغطية الإعلامية لإطلاق سراح السجينين (راجع القسم 1-د).

تملك الحكومة الإذاعة والتلفزيون، وتمثل التغطية لصالح سياسات الحكومة. وقد حصل المرشحون لمنصب الرئيس على أوقات متساوية في قنوات الإذاعة والتلفزيون المملوكتين لدولة خلال موسم الحملات الرسمية للترشيح للرئاسة التي استمرت 3 أسابيع قبل انتخابات الرئاسة التي جرت في أبريل 2004. ومع ذلك فإنه قبل الحملة الرسمية وفي أعقاب الانتخابات لم يتمكن المرشحون المعارضون عامة من الظهور في الإذاعة والتلفزيون. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الظهور على شاشات التلفزيون لا يزال محدوداً للغاية لبعض الأحزاب المعارضة، ولكن هذه القيود لا تفرض بنفس الصرامة فيما يتعلق بالقنوات الإذاعية.

تنشر بشكل كبير أطباق الاستقبال الهوائي.

خلال هذا العام، زادت الحكومة من المواد الإعلامية المطبوعة والمرئية والمسموعة للتمازيفت والأمازيغ، وهو ما يأتي استمراراً لسياسة الحكومة في 2004. وبالإضافة إلى ذلك، زادت نسبة بث برامج التمازيفت على القنوات غير الموجهة للبربر وكذلك انتشر ظهور إعلانات بالتمازيفت في كل قنوات الإذاعة والتلفزيون. وفي سبتمبر، رحبت ولاية بويرة بأول معرض قومي للكتاب باللغة الأمازيغية.

وقد استمر وجود بعض القيود على وسائل الإعلام الدولية مما حد من قدرتها على العمل بحرية، حيث أن مكتب قناة الجزيرة مغلق منذ 2004، كما تم رفض منح ترخيص لمصور تابع لوكالة الأنباء الفرنسية. ولم تصرح الحكومة لفريقين من قناتي الحرة ودبى لتصوير أفلام وثائقية، كما لم يتم منح التصريح اللازم لأحمد مقعاش من قناة العربية وعلى لاري من لو فيجارو. وفي نوفمبر واجه فريق

إعلامي من محطة تلفزيون البربر كان يغطي الانتخابات في منطقة قبلي صعوبات في استعادة معدات التصوير الخاصة به في ميناء الجزائر.

حدت الحكومة حرية العمل الأكاديمي، فعلى الرغم من زيادة المؤتمرات والندوات الأكademie دون تدخل من الحكومة إلا أنه يوجد تأخير كبير في إصدار تأشيرات دخول للمشاركين الدوليين وهناك حالات رفض فيها السماح للخبراء الدوليين بدخول البلاد (راجع القسم 4).

ب - حرية التجمع سلبياً وتكوين الجمعيات والانتساب إليها

يكفل الدستور حق التجمع وتكوين الجمعيات والانتساب إليها، إلا أنه من الناحية العملية حدثت الحكومة بشكل كبير ممارسة هذه لحريات.

حرية التجمع

على الرغم من أن المادة 41 من الدستور تنص على حرية التجمع، إلا أن قانون الطوارئ وممارسات الحكومة استمرت في الحد من هذا الحق بشكل واضح. وقد صدر في عام 2000 قراراً يحظر المظاهرات في الجزائر. ويتبع على كل من المواطنين والهيئات الحصول على تصاريح من الحاكم المحلي قبل قيامهم بعقد اجتماعات عامة. وكثيراً ما منحت الحكومة تصريحات للأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية، وبعض المجموعات الأخرى لعقد اجتماعات مغلقة، على الرغم من أن منح هذه التصريحات كان يتم عادة عشية انعقادها، ومن ثم يسفر عن إعاقة الدعاية عن الحدث والإعلان عنه. خلال العام، لم تتمكن الجمعية الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان من عقد اجتماعات خارج مقرها إلا بتصریح من الحاکم، وهو الأمر نادر الحدوث، مما أدى إلى إعاقة جهود الجمعية في مجال حقوق الإنسان بشكل كبير، أما الجماعات التي تعارض ميثاق السلام والوفاق فقد واجهت صعوبات جمة للحصول على تصاريح لعقد اجتماعات عامة.

وقد أوقفت الحكومة عدة مظاهرات اثناء العام خارج العاصمة. في يناير وفبراير قامت مظاهرات في جلفة ومسكره وخراطه وعين عبيد ومجنية وتياريت وبوييرة احتجاج على ارتفاع أسعار الوقود. خلال هذه المظاهرات أصيب بعض أفراد من قوات الأمن والمتظاهرين وتم إلقاء القبض على بعض المتظاهرين أو اعتقالهم. وفي يوليو، ظهرت موجة من الاحتجاجات في جنوب البلاد نتيجة لفساد الحكومة وانقطاع التيار الكهربائي ومشكلات الصرف الصحي. وعندما أخفقت قوات لأمن في السيطرة على المظاهرات، كانت تستخدم الغازات المسيلة للدموع ونتيجة لذلك لقت سيدة مصابة بالربو حتفها.

وفي مايو، شهدت الجزائر العاصمة مظاهرة احتجاج على إخفاق الحكومة في حل مشكلة المختفين، وذلك أمام البرلمان وتم السماح باشتئاف المظاهرة حتى عاد المتظاهرون إلى دورهم دون وقوع مشكلات. ومع هذا يقول منظمو المظاهرة أن الشرطة منعت مشاركة أسر من أقاليم أخرى.

في الجزائر العاصمة، شهد صباح كل ثلاثة طوال العام اعتصاماً لأسر المختفين أمام المفوضية القومية الاستشارية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وهو مكتب الحكومة لتلقي الشكاوى الخاصة بحقوق الإنسان. ولم تتدخل الشرطة لتفريق المتظاهرين وكان أغلبهم من النساء الطاعنات في السن.

حرية تكوين الجمعيات والانتساب إليها

يكفل الدستور حق تأسيس الاتحادات، إلا أن قانون الطوارئ والممارسات الحكومية تعوق استخدام هذا الحق بشدة على أرض الواقع. ويتبعن على وزارة الداخلية اعتماد كل الأحزاب السياسية قبل إنشائها (راجع القسم 3). وقد قبضت الحكومة تسجيل بعض المنظمات غير الحكومية والاتحادات والأحزاب السياسية "لأسباب أمنية" إلا أنها رفضت تقديم الأدلة أو الأسس القانونية لرفضها ترخيص هيئات أخرى لا يمكن رفضها وفقاً لما يفرضه الأمن القومي. وكثيراً ما أخفقت الحكومة في الاعتراف الرسمي بالمنظمات غير الحكومية، والاتحادات والأحزاب السياسية بطريقة سريعة. ولم يتم الاعتراف الرسمي حتى الآن بكل من إس أو إس ديسبارو وأيضاً جبهة التحرير الديمقراطي لسيدي أحمد غزالى وحزب وفا لأحمد طالب إبراهيمي.

وقد أصدرت الحكومة تراخيصاً خاصة بـالإتحادات المحلية وخاصة الطبية والاتحادات الخاصة بالأحياء لسكنية. وقد ذكرت وزارة الداخلية أن الكثير من الإتحادات غير الفعالة، وخاصة الإتحادات الثقافية، توقفت نتيجة لسوء الإدارة وضعف التمويل وعدم الاهتمام. وقد استمر الدعم للإتحادات الشبابية والطبية والثقافية واتحادات الأحياء السكنية من جانب الحكومة وأعضاء الجمعيات. وقد اعتبرت وزارة الداخلية أن المنظمات التي لم تحصل على التراخيص الحكومية اللازمة كبيانات غير قانونية، وتواجه المنظمات غير الحكومية المحلية عقبات بيروقراطية عند تلقيها أي دعم خارجي.

تأسست حركة الجنوب للعدل في مارس 2004 بهدف إيجاد الوعي السياسي عند الساسة للتعامل مع معدلات الفقر والأمية والبطالة المرتفعة في جنوب البلاد. وفي أكتوبر 2004، قامت الحكومة بالقبض على 10 من أعضاء الحركة الجنوبية للعدالة لتنظيمهم إجتماعات لاتحاد غير معترف به بعد قيامهم باحتجاجين سلميين. وقد سجن بعضهم لمدة 6 شهور ثم تم إطلاق سراحهم بينما وضع آخرون تحت المراقبة لمدة 6 شهور.

يمكن للحكومة عدم تقديم تراخيص لأي مجموعة من شأنها أن تمثل خطراً على سلطة الحكومة أو على الأمن أو على النظام العام بالدولة، كما يمكن لها حل مثل هذه المجموعات. وبعد قيام الحكومة بتعليق الانتخابات البرلمانية في عام 1992، قامت بحظر جبهة الإنقاذ الإسلامية كحزب سياسي فضلاً عن الجمعيات الخيرية والاجتماعية التابعة له (راجع القسم 3)، وقد اعتبرت العضوية في جبهة الإنقاذ الإسلامية غير قانونية على الرغم من تلاشى قوتها الجبهة. وفي التسعينات، حظرت الحكومة نقابة العمال المسلمين وتم حلها رسمياً خلال العام (راجع القسم 6-أ).

وقد أخذت الحكومة خطوات ملموسة خلال العام لتخفيف حدة التوتر مع منطقة القبائل وتعاملت مع المشكلات التي تواجه قادة الأقاليم. وقد توصل رئيس الوزراء أحمد أبو يحيى إلى اتفاق حول عدد من المشكلات التي تواجه القبلي مع زعيم العروش ببلاد عربيكا، الذي كان قد تعرض لاعتداء أثناء مظاهرة احتجاج عام 2003 وكان قد أصيب آنذاك بجراح خطيرة على يد قوات الأمن. وتعالج الاتفاقية المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ومهدت الطريق لعقد انتخابات إقليمية في نوفمبر الماضي.

ج – الحرية الدينية

وفقاً للمادة 2 من الدستور، فإن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة. وباستثناء الإسلام، توجد قيود على التجمعات العامة لأغراض العبادة دون الحصول على تصريح، ويوجد حظر على الأجانب لممارسة الأنشطة التبشيرية للمواطنين، وتسيطر الحكومة على استيراد المواد الدينية. وعلى أرض الواقع، نجد أن الحكومة حدت من الحريات الدينية.

تشترط الحكومة على الديانات الأخرى المسجلة الحصول على اعتراف رسمي قبل القيام بأى أنشطة دينية. والكنيسة البروتستانتية والرومانية الكاثوليكية والسبتيين هي الديانات الوحيدة غير الإسلامية المسموح لها بالعمل داخل الدولة. وقد أجبر أعضاء الديانات الأخرى، وخاصة هؤلاء الذين ينتنمون إلى الطائفة الإنجيلية البروتستانتية على العمل بغير الحصول على تصريح أو تسجيل كجزء من الكنيسة البروتستانتية. ووفقاً لوزارة الشئون الدينية تعتبر وزارة الداخلية مسؤولة عن تحديد العقوبة الخاصة بالديانات غير المعترف بها. ومع هذا، فإنه من الناحية العملية يتم التسامح بشكل كبير مع المجتمعات الدينية لأتباع الأديان غير المعترف بها.

وعلى الرغم من عدم اعتراف الشريعة الإسلامية بالارتداد عن الدين الإسلامي لأي ديانة أخرى، إلا أن في مثل هذه الحالات يتم تطبيق القانون المدني الذي يسمح بذلك. ولا توجد قوانين محددة تمنع المواطن المسلم من تغيير دينه، ولكن الحكومة تعتبر مثل هذه الممارسات أنشطة تخريبية. وقيدت الحكومة استيراد الأدب غير الإسلامي للتوزيع العام، على الرغم من أنها لم تحظر ذلك للاستخدام الشخصي. وفي السنوات القليلة الأخيرة، أصبح الحصول على المواد الدينية غير الإسلامية مثل النصوص والموسيقى وأفلام الفيديو أسهل. وقد خصصت محطة الإذاعة التي تملكها الدولة وقتاً لإذاعة مواد خاصة بالعقيدة البروتستانتية والكاثوليكية.

وتقوم كلاً من وزارتي التعليم والشئون الدينية بفرض وتنظيم وتمويل دراسة التربية الإسلامية في المدارس الحكومية، كما راقبت الحكومة أنشطة المساجد خشية وقوع أي مخالفات أمنية، كما حظرت استخدام المساجد كأماكن للاحتجماعات العامة خارج أوقات الصلاة العادية، كما استبدلت بعض الأئمة التابعين لوزارة الشئون الدينية لاتخاذ "إجراءات تأديبية" ضدهم عند الحاجة إلى ذلك. وقد قدمت وزارة الشئون الدينية الدعم المالي للمساجد وسدلت رواتب الأئمة. وقادت الوزارة كذلك بتدريب الأئمة وتنظيم تعينهم في مساجد الدولة. وبشرط القانون القيام برقابة الخطب قبل إذاعتها علينا على الأفراد (راجع القسم 2-أ). ومع ذلك، فنادرًا ما تدخلت الوزارة في الخطب بأكثر من تقديم النصائح الإرشادية. وتراقب الحكومة كل المدارس المعنية بتعليم القرآن لمنع تعليم الأصولية المتشددة.

وينص قانون العقوبات على الحكم بالسجن والغرامة على من يقوم بالخطابة في المساجد دون الحصول على التصريح الرسمي له كإمام. وقد حظر على الأفراد (بما في ذلك الأئمة المعترف بهم من قبل الحكومة) رفع الصوت في أثناء الصلاة بالطريقة التي من شأنها "التعارض مع قدسيّة المساجد أو المساس بتمسك المجتمع أو للاعتذار عن مثل هذه الممارسات". وكانت وزارة الشئون الدينية قد فرضت سيطرتها على الشعائر الإسلامية أثناء فترة العنف بين المسلمين والحكومة في السبعينيات، وظلت هذه القيود سارية المفعول حتى الآن بشكل كبير. وقد حظرت الحكومة نشر أي أدب يشير إلى أن العنف قاعدة إسلامية.

الإساءة والتمييز في المجتمع

لم تحدث ممارسات معادية للسامية في أثناء العام، على الرغم من التعليقات السياسية المعادية للسامية التي ظهرت من حين لآخر في الصحفة الصادرة باللغة العربية بدون رد من الحكومة على ذلك. ولم تشجع الحكومة على التعليم المتسامح أو غير المنحاز، كما لم توفر الحكومة تشريعًا خاصًا لجرائم الكراهية. ويقدر عدد الجالية اليهودية بالجزائر بحوالي 60 شخصاً.

وقد أدى الصراع المدني الذي امتد لعشرين سنة بين من يسمون أنفسهم بالأصوليين المسلمين الذين يتبعون إلى الجماعة الإسلامية المسلحة ومن ثم الجماعة السلفية للدعوة والجهاد التي انبثقت منها من ناحية، والمسلمين المعتدلين من ناحية أخرى إلى زيادة الهوة بين الطرفين. وقد وجه المتطرفون الإسلاميين تهديدات عامة ضد كل "الكافر" في الدولة، سواء كانوا أجانب أو مواطنين. وكقاعدة عامة، لا تفرق الجماعات الإرهابية في الجزائر بين القتل لأغراض دينية والقتل لأغراض سياسية.

في أعقاب إصدار السلطات لإعلان للتحذير من مثل هذه الأفعال، أصدرت محكمة في بيجاية حكمًا على 6 من الشباب في 3 أكتوبر بالسجن لمدة 6 شهور لتناولهم الطعام بشكل علني في ساعات النهار في شهر رمضان، وهو شهر الصوم للمسلمين.

للاطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر "تقرير عام 2005 عن الحرية الدينية في العالم".

د - حرية التنقل داخل البلد، وحرية السفر والهجرة إلى الخارج والعودة إلى الوطن، والنفي

نص القانون على حرية السفر داخل البلد وخارجها وعلى حرية الهجرة، بيد أن الحكومة تحد من هذه الحقوق عملياً. لا تسمح الحكومة للشباب الخاضعين للتجنيد والذين لم ينتهيوا بعد من أداء الخدمة العسكرية بمغادرة البلاد إن لم يكن بحوزتهم تصريح خاص، إلا أن مثل هذا التصريح قد يمنح إلى الطلاب وإلى أصحاب الظروف العائلية الخاصة.

في ظل حالة الطوارئ، يمكن لوزير الداخلية ومحافظي الولايات حرمان الأشخاص الذين يعتبرون أنهم تهدیداً للنظام العام من الإقامة في مناطق معينة. ولأغراض أمنية، استمرت الحكومة في فرض القيود على السفر إلى ولايات الجنوب الأربع وهي ورقلة والواد ولغواط وعين صلاح، حيث تتركز الكثير من صناعات المحروقات التي يوجد فيها الكثير من العمال الأجانب.

اعتبرت عصابات اللصوص والإرهابيين المسلحة المواطنين عند حواجز الطرق، مستخدمة المسروقات من ملابس ومعدات الشرطة لسرقة نقود المدنيين ومركباتهم. وفي بعض الأحيان، قامت مجموعات مسلحة بقتل مجموعات من المسافرين المدنيين والعسكريين عند حواجز الطرق هذه (انظر الجزء 1-أ).

لا يسمح قانون الأسرة للبنات ممن هن دون 18 عاماً أو للأطفال بالسفر إلى الخارج بدون تصريح من الوالي (انظر الجزء 5).

لا ينص الدستور أو القانون على النفي القسري، ولم يرد ما يفيد وقوعه.

ينص القانون على منح وضع اللاجيء أو اللجوء للأشخاص الذين ينطبق عليهم التعريف الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 والمتعلقة بوضع اللاجئين، وكذلك بروتوكول سنة 1967 الملحق بها، وقد أقامت الحكومة نظاماً لحماية اللاجئين. ومن الناحية العملية، توفر الحكومة الحماية ضد الأشخاص الذين يعانون اضطهاداً ضد إعادة الأشخاص إلى بلد يخافون أن يتعرضوا فيه لاضطهاد. وقد منحت الحكومة وضع اللاجيء واللجوء. ولم ترد تقارير عن إجبار أشخاص على العودة إلى بلد يخشون تعرضهم فيها لاضطهاد. وقد وفرت الحكومة حماية مؤقتة لحوالي 100 ألف لاجئ من الصحراويين من السكان السابقين للصحراء الغربية الذين غادروا المنطقة بعد سيطرة المغرب عليها في سبعينيات القرن الماضي. وساعد مكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة وبرنامج الغذاء العالمي والهلال الأحمر الجزائري ومنظمات أخرى لللاجئين الصحراويين. وتعاونت الحكومة مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى في مساعدة اللاجئين.

القسم 3 – احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حكومتهم

تنص المادة 10 من الدستور على منح المواطنين الحق في حرية تغيير حكومتهم، وقد مارس المواطنون هذا الحق عام 2004 من خلال انتخابات رئاسية حرة ونزيهة ومتعددة، والتي تم عقدها على أساس التصويت العام. وينص الدستور على إجراء الانتخابات الرئاسية كل 5 سنوات.

الانتخابات والمشاركة السياسية

للمرة الأولى منذ نهاية نظام الحزب الواحد وبعد أكثر من عقد من الصراع المدني والأعمال الإرهابية المتواصلة، لم يتم تم رئيس البلاد فقط فترة توليه للرئاسة والتي تمتد لخمس سنوات، ولكن أعيد انتخابه في انتخابات تنافسية، بيد أن عملية الانتخاب والنظام الانتخابي لم تخلو من العيوب، فقد أعيد انتخاب الرئيس بوتفليقة في أبريل 2004 لفترة الولاية الثانية له بعد أن فاز بحوالي 85% من أصوات الناخبيين طبقاً للنتائج الرسمية، وكانت نسبة مشاركة الناخبيين 58%， بالمقارنة بنسبة 46 بالمائة في انتخابات عام 2002 النيابية.

على عكس الانتخابات السابقة، كان هناك تحسن ملحوظ في توجهات العملية الانتخابية لتصبح أكثر حرية وشفافية. وكان الجيش محايضاً بشكل عام في الانتخابات، حفاظاً على وعد رئيس الأركان بعدم التدخل والتزاماً بقانون الإصلاح الانتخابي الصادر في يناير 2004، والذي ألغى عملية التصويت في الثكنات العسكرية قبل يوم من عقد الانتخابات العامة. وقد شارك ستة من المرشحين يمثلون أحزاباً ذات توجهات سياسية متعددة، وتمكنوا من إجراء حملات انتخابية عامة في التلفزيون والإذاعة، كما رشحت امرأة نفسها لمنصب الرئيس للمرة الأولى في تاريخ البلاد. وعلى العكس مما حدث في عام 1999، لم ينسحب المرشحون عشية الانتخابات، وللمرة الأولى استطاع المرشحون وممثلو الأحزاب استعراض قوائم الناخبيين قبل الانتخابات. وقد أتيحت القوائم لرؤساء الأحزاب السياسية على أقران مدمجة، مما قلل احتمالات التزوير في الانتخابات. وقد ذكر مراقب للانتخابات من منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في مؤتمر صحفي أن الانتخابات كانت حرة وعادلة، وإن لم تكن خالية من الأخطاء.

وقد استمرت المشاكل مع النظام الانتخابي، فقد انتقدت الفئات السياسية في البلاد والإعلام المستقل المحكمة الإدارية للجزائر العاصمة لإلغائها المؤتمر الثامن لحزب جبهة التحرير الوطني. وينظر إلى الإلغاء على أنه جاء بداعٍ سياسي وعلى أنه نكسة للمنافس الرئيسي للرئيس وهو رئيس الوزراء السابق والسكرتير العام لجبهة التحرير الوطني علي بنفليس، لأن ممثلي الحزب الذين اختيروا أثناء المؤتمر الثامن للحزب كانوا من مؤيدي بنفليس. وقد أدى الإلغاء إلى تجميد الحسابات المصرفية لجبهة التحرير الوطني، وتم فك تجميد الحسابات في لبأول من فبراير بعد انتخاب أمين عام جديد للحزب.

كما شكا ممثلو المعارضة من أن وزارة الداخلية منعت بشكل دائم الأحزاب المسجلة من عقد اجتماعات وحرمتها من الدخول إلى قاعات المؤتمرات الحكومية الكبيرة والمجهزة تجهيزاً جيداً، ومارست الضغوط على الفنادق حتى لا توفر قاعات المؤتمرات الخاصة بها للأحزاب، بينما سهلت نشاطات جبهة التحرير الوطني المساندة لبوتيفيقه. وطبقاً للمجلس الدستوري الذي يقر نتائج الانتخابات ويحدد ما إذا كان المرشحون يلبون كافة المتطلبات، لم يحصل ثلاثة من المرشحين المحتملين على الأعداد الكافية من التوقيعات الالزمة لضم أسماءهم إلى القائمة الانتخابية. وقد زعم اثنان من المرشحين أن إلغاء المجلس للتowقيعات الخاصة بهم جاء بسبب دوافع سياسية، لكنهما لم يستطعا تقديم أية أدلة على هذا. وبالرغم من استخدام مرشحو المعارضة إلى الإعلام الخاضع للدولة أثناء فترة الأسبوع الثالث المخصص للحملة الانتخابية الرسمية، إلا أنهم حرموا من ذلك قبل الحملة وبعد الانتخابات.

وبالإضافة إلى هذا، فإن مرشحي المعارضة وهم في المقام الأول من الإسلاميين التابعين لحركة الإصلاح أعربوا عن قلقهم بشأن احتمال التلاعب بقوائم الناخبين، وتقدم المرشحون بالعديد من الشكاوى بأن القوائم غير مرتبة ولا يمكن استخدامها ومبالغ فيها، كما قامت لجنة الانتخابات بعمل المئات من التعديلات في تسجيل الناخبين بناء على 191 شكوى تم التقدم بها. وأنشاء هذا العام، رحبت الحكومة بتوصيات المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية لحل مشكلات التصويت، ولكن الحكومة لم تنفذ سوى القليل من هذه التوصيات قبل إجراء الانتخابات.

ويكون البرلمان في الجزائر من مجلسين الأول هو المجلس الشعبي الوطني ويضم 389 مقعداً (مجلس النواب) ومجلس الأمة ويضم 144 مقعداً (مجلس الشيوخ). ويتم انتخاب جميع أعضاء مجلس الشعب عن طريق الاقتراع الشعبي لفترة مدتها خمس سنوات. وفي مجلس الشورى يتم انتخاب ثلثي الأعضاء بواسطة المجالس الإقليمية (المجالس الشعبية للأحياء والمجالس الشعبية للولاية)، ويقوم الرئيس بتعيين ثلث الأعضاء المتبقين، وتمتد فترة العضوية لكل الأعضاء ست سنوات. ويتطلب الدستور استبدال نصف أعضاء المجلس المنتخبين وثلث الأعضاء المعينين كل ثلاث سنوات. ويعطي الدستور الرئيس الحق في الحكم باستخدام الأوامر التنفيذية في حالات خاصة. في حالة عدم انعقاد البرلمان، يحق للرئيس التشريع بالأمر التنفيذي. بيد أنه يجب على الرئيس تقديم الأمر التنفيذي إلى البرلمان لإقراره عند عودة البرلمان للانعقاد، على أن يتم عرضه أولاً على مجلس الشعب ثم مجلس الشورى. وإذا لم يقر مجلس الشعب الأمر مرتين، فيجب على الرئيس حل المجلس. وقد عقدت انتخابات مجلس الشعب في مايو 2002، وعقدت الانتخابات غير المباشرة لمجلس الشورى في ديسمبر 2003.

ويطلب القانون أن تلتقي الأحزاب السياسية المحتمل تكوينها موافقة رسمية من وزارة الداخلية قبل إنشائها. وللحصول على الموافقة ينبغي على الحزب أن يضم 25 مؤسساً من جميع أنحاء البلاد، ويجب تسجيل أسمائهم في وزارة الداخلية. وقد رفضت الحكومة تسجيل حزبين هما حزب وفاء، وذلك لأن علاقة الحزب بجبهة الإنقاذ المحظورة قد تمثل خطراً على الأمن القومي طبقاً لوزير الداخلية، والجبهة الديمocrاطية لأنها لم تلتقي أي رد رسمي على طلبها. ومن غير الواضح لماذا لم يرد أي رد، لكن زعماء الحزب قالوا أن الحكومة لم تكن مستعدة لانفتاح ديمocrطي حقيقي. وغير مسوح لأي حزب استخدام الدين أو تراث الأمازيغ أو التراث العربي كقاعدة لتأسيس حزب لأغراض سياسية. كذلك يحظر القانون ارتباط الأحزاب السياسية بالجمعيات غير السياسية وينظم تمويل الأحزاب ومتطلبات إعطاء التقارير.

في عام 2003، عقدت انتخابات غير مباشرة لثمانية وأربعين مقعداً لمجلس الأمة، ولأول مرة يتم انتخاب أعضاء من الأحزاب الإسلامية في المجلس.

كانت هناك 32 امرأة تتولى مناصب عليا في الأفرع التنفيذية والتشريعية، وكانت هناك 3 نساء ضمن مجلس الوزراء هن وزيرة الثقافة والوزيرة المفوضة للشئون الأسرية والنسائية، ووزيرة البحث العلمي. كما شغلت النساء 24 مقعداً من 389 مقعداً في البرلمان وأربعة من المقاعد البالغ عددها 144 مقعداً في مجلس الأمة. وقد ترأست امرأة حزب العمل، وكان لكل الأحزاب السياسية الرئيسية أقسام للمرأة، تترأسها امرأة، باستثناء حزب الإصلاح أثناء الانتخابات التشريعية لعام 2003.

الأقلية العرقية من الأمازيغ وعدها حوالي 9 ملايين نسمة، والتي تتركز في منطقة القبائل، شاركت بحرية ونشاط في العملية السياسية ومثلت ثلث الحكومة، بيد أن احتجاجات ومقاطعات الأمازيغ الخاصة بانتخابات 2003 وأبريل 2004 أكدت الإهمال الاقتصادي والاجتماعي الذي يشعر به الكثيرون في هذا المجتمع الذي يمثل حوالي ثلث السكان ككل.

فساد الحكومة والشفافية

استمر الفساد في الأفرع التنفيذية والتشريعية للحكومة ليمثل مشكلة خطيرة، وهناك مواد لمكافحة الفساد في قانون العقوبات تقضي بإصدار أحكام بالسجن حتى عامين، وتزيد إلى السجن حتى عشر سنوات لكيبار المسؤولين، بيد أنه لم يتم تطبيقها بصورة واسعة.

وخلال هذا العام، أعلن الرئيس بوتفليقة على الملأ أنه لن يتم التهاون مع الفساد وشن حملة قومية لمكافحة الفساد. وفي 26 أبريل، أدانت محكمة جنائية جزائرية والتي وهران بشير فرييك والشيخ طيب لوفي المدير السابق لهيئة التنمية العقارية في وهران بعد إدانتهما بالفساد، وتم الحكم على كل منهما بالسجن 8 سنوات والغرامة بمبلغ 500 ألف دينار (7065 دولار أمريكي). وفي ذات اليوم صدر الحكم على حسين بالاس مدير العقارات التجارية بالسجن خمس سنوات والغرامة 200 ألف دينار (2826 دولار أمريكي) بعد إدانته بالفساد. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه في العاشر من مايو تم إجبار أحمد بو ريشة والتي بلدية على الاستقالة من منصبه بعد أن ثبت تورطه في فساد يتعلق بالعقارات. وفي نهاية العام، كانت التحقيقات والتحريات لا تزال مستمرة حول هذا الموضوع. ويقول سيد علي لبيب مدير عام الجمارك أنه منذ عام 2001 تم اتهام المئات من مسؤولي الجمارك بارتكاب المخالفات

وكان من بينهم 7 من كبار المسؤولين، وتم رفت كبار المسؤولين بتهمة الفساد والاختلاس وقد تعرض العشرات من مسؤولي الجمارك للسجن لفترات لم يتم الإفصاح عنها.

في 25 يناير، اعتمد البرلمان قانون مكافحة الفساد الذي كان أحد أسبابه اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي. ويقتضي القانون تشكيل هيئة للإشراف على تنفيذ الإستراتيجية القومية لمكافحة الفساد. ومنذ موافقة البرلمان المبدئية على القانون، تم حذف المادة 7 من القانون التي تقضي أن يكشف المنتخبين وكبار المسؤولين عن ممتلكاتهم وأصولهم، وفي بعض الأوقات قد يؤدي ذلك إلى رفع الحصانة البرلمانية. وجاء هذا التعديل أمام إصرار أعضاء البرلمان الذين ذكروا أن قانون العقوبات الحالي يكفي لمعاقبة المتهمين بالفساد وأن قرار رفع الحصانة يجب أن يظل فقط من سلطات البرلمان.

مثل استمرار عدم شفافية الحكومة مشكلة كبيرة. وعلى سبيل المثال، كشفت المناقشات البرلمانية حول قانون الفساد قبل الموافقة عليه أن 80 بالمائة من مسؤولي الحكومة لم يعلنوا عن ممتلكاتهم وثرواتهم. ولم يتم نشر الكثير من الإحصائيات الاقتصادية الحكومية للعامة. ومع هذا فإن بعض الوزارات أنشأت مؤخرًا موقع عام على الإنترنت تتضمن معلومات عن الحكومة، وإن كان بعض هذه الواقع أفضل من غيره، ومن المطلوب أن تتشي كل وزارة موقعاً على الإنترنت وتقوم بتحديثه بصفة دورية.

في أغسطس، أنشأت وزارة العدل موقعين على الإنترنت لإبلاغ العامة بحقوقهم، ويدرك الموقع الأول قوائم بعناوين المحاكم، وينشر أخبار التشريعات والقوانين الجديدة، ومعلومات عملية عن طرق الحصول على شهادات المواطن، ومعلومات عن نظام الكفالات والمساعدة القانونية والسجلات الإجرامية. أما الموقع الثاني فيقدم معلومات حول القانون والتشريع الجزائري وهو يتضمن مشروعات القوانين والحقوق الدستورية وتعديلات القوانين.

القسم 4 – موقف الحكومة من إقام هيئات دولية وغير حكومية على التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة

تدخلت الحكومة في أعمال بعض جماعيات حقوق الإنسان المحلية والدولية أثناء محاولتها القيام بتحريات ومن ثم نشر نتائج ما توصلت إليه بخصوص حقوق الإنسان. واستمرت الحكومة في مضائقة المنظمات غير الحكومية المحلية وأعاقت عمل المنظمات غير الحكومية الدولية. وبينما سمح لبعض مجموعات حقوق الإنسان، مثل الجمعية الجزائرية لحقوق الإنسان والجمعية الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، بالتحرك بحرية، ذكرت أكثر المنظمات نشاطاً وظهوراً أنها تعرضت لمضايقات السلطات الحكومية لها، وتضمن ذلك المراقبة ومراقبة الاتصالات الهاتفية (أنظر القسم 1- و). ولابد أن تحصل المنظمات غير الحكومية المحلية على ترخيص من الحكومة للعمل، ويحظى عليها تلقي أي تمويل من الخارج دون موافقة وزارة الضمان. وتعمل حوالي 100 منظمة غير حكومية مرخصة علينا، ولكن بعض الجماعات التي تدفع عن حقوق المرأة والهيئات الخيرية للمرأة والتي لم تحصل على ترخيص رسمي تمكنت من العمل وتنظيم الندوات وتوزيع المنشورات الدعائية وغيرها ذلك. وعلى الرغم من أن المنظمات غير الحكومية الدولية استمرت في المعاناة من تأخير في الحصول على تأشيرات الدخول إلى البلاد، ندر رفض منح التأشيرات للعاملين في هذه المنظمات.

كانت أكثر جماعات حقوق الإنسان المستقلة نشاطا هي الجمعية الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، وهي منظمة مستقلة ينتشر أعضاؤها في جميع أنحاء البلاد، بيد أنه لم يسمح لها بالوصول إلى المسؤولين الحكوميين من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان أو لأغراض البحث وذلك لم يسمح لها بالدخول إلى السجون، إلا من أجل المشاورات المعتادة المسموح بها بين المحامي وموكله.

أما الجمعية الجزائرية لحقوق الإنسان فكانت أقل نشاطا وهي منظمة مستقلة مقرها قسطنطينية ولها أعضاء في جميع أنحاء البلاد يتبعون الحالات الفردية.

وخلال هذا العام، اتخذت الحكومة خطوات لتحسين إمكانية دخول المنظمات غير الحكومية الدولية إلى الجزائر. وقد زارت البلاد منظمات غير حكومية معنية بحقوق الإنسان سواء استجابة لدعوات حكومية أو بمبادرات فردية، على الرغم من أن بعض المنظمات غير الحكومية عانت من تأخير صدور تأشيرات الدخول. وقد زار البلاد طوال العام ممثلين عن منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش وسوليداريتي سنتر والمؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية وصندوق الحقوق العالمية وفريدم هاوس والاتحاد الدولي لجمعيات حقوق الإنسان ونقابة المحامين الأمريكية وإنترنيوز وكريبيتف أسوشيتس وأراب سيفيتاس والمعهد القومي الديمقراطي. وقد شكت بعض المنظمات غير الحكومية الدولية من تأخر إصدار تأشيرات الدخول بسبب تقارير سابقة انتقدت فيها الجزائر ولكنها في نهاية المطاف حصلت على التأشيرات.

وتتمتع اللجنة الدولية للصلب الأحمر بإمكانية كاملة للدخول إلى السجون المدنية ومرافق الاحتجاز الخاصة بالمتهمين قبل تقديمهم إلى المحاكمة، بيد أنها لم يسمح لها بدخول السجون العسكرية أو السجون ذات الإجراءات الأمنية المشددة في البلاد (انظر الجزء 1-ج)

وخلال العام، دعت الحكومة مندوب الأمم المتحدة الخاص بحرية التعبير ومندوب الأمم المتحدة الخاص بالعنف ضد المرأة لزيارة البلاد. ومع هذا، استمرت الحكومة في رفض طلبات الزيارة المقدمة من مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة والخاصة بالاحتقاء القسري أو اللاإرادي، ومن مندوب الأمم المتحدة الخاص بالتعذيب ومن مندوب الأمم المتحدة الخاص بأحكام الإعدام غير القانونية. وكانت سنة 2002 هي آخر سنة سمح فيها لمندوب الأمم المتحدة الخاص بالحرية الدينية بزيارة البلاد.

شكلت الحكومة اللجنة الاستشارية لحماية ودعم حقوق الإنسان، وهي الجهة الحكومية الخاصة بتلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان. وت تكون اللجنة التي يترأسها فاروق قسطنطيني، من 45 عضواً ينتمي 22 منهم إلى الهيئات الحكومية، ويأتي 23 منهم من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. ويشمل الأعضاء غير الحكوميين ممثلين عن الهيئات الدينية الإسلامية وجامعة الهلال الأحمر والجماعات المدافعة عن حقوق المرأة. ويوافق الرئيس على الترشيحات، وتتأتي ميزانية اللجنة وسكرتариتها من مكتبه. واللجنة مكلفة بإعطاء التقارير عن قضايا حقوق الإنسان والتتسق مع الشرطة والمسؤولين القضائيين وتبني القضايا المحلية والدولية لحقوق الإنسان والوساطة بين الحكومة والسكان وتقديم الخبرة الخاصة بقضايا حقوق الإنسان للحكومة.

في عام 2003، أعلن الرئيس تشكيل لجنة حكومية خاصة بقضايا المختفين وعين فاروق قسطنطيني ليرأس الهيئة المقرر لها العمل كآلية خاصة بين عائلات من اختفوا والحكومة (انظر الجزء 1-ب). وقد نظر إلى كل من اللجنة الاستشارية لحماية حقوق الإنسان والترويج لها والآلية الخاصة على

أنهما يقعان تحت تأثير الحكومة وليس لهما تأثير، كما أنهما تفتقدان إلى سلطة القيام بالتحري وتنفيذ القانون، كما تذهب تقاريرهما مباشرة إلى رئيس الجمهورية ولا يتم الإعلان عنها. وفي 31 مارس، أصدر قسنطيني تقريراً خاتمياً عن المفقودين ووجهه إلى الرئيس، إلا أنه لم يتم نشر التقرير وقد انتقدت المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ذلك. وكثير من التوصيات المذكورة في التقرير تضمنها ميثاق الرئيس بوتفليقة للسلام والمصالحة الوطنية والذي تمت الموافقة عليه في استفتاء عام جرى في سبتمبر.

القسم 5 – التمييز، وإساءات المجتمع، والمتاجرة بالأشخاص

على الرغم من أن المادة 29 من الدستور تحظر التمييز على أساس الأصل أو العرق أو الجنس أو اللغة أو الوضع الاجتماعي، إلا أن المرأة لا تزال تواجه تمييزاً قانونياً واجتماعياً. وقد عززت التعديلات التي تم إدخالها على قانون الجنسية وقانون الأسرة حقوق المرأة وذلك من خلال السماح للمرأة بنقل جنسيتها إلى الزوج الأجنبي وأطفالها، كما أصبح من حقها طلب الطلاق والاحتفاظ بملكية الأسرة في أعقاب الطلاق.

المرأة

وقد أحدثت سوء معاملة الأزواج لزوجاتهم، ومن الناحية العملية، تمت محاكمة المسيئين وفقاً للمادة 264 من قانون العقوبات والتي تقضي بأن الشخص يجب معالجته لمدة 15 يوماً على الأقل مع تقديم شهادة طبية تؤكد أن الإصابات تمت قبل تقديم القضية. وبسبب ضغوط المجتمع، تتردد المرأة في كثير من الأحوال من القيام بهذه العملية. وطبقاً لدراسة مشتركة تمت عام 2004 قامت بها وزارة العدل والمنظمات المعنية بالمرأة والمعهد القومي للصحة العامة، فإن حوالي 70 بالمائة من النساء الذين عانوا إساءة المعاملة رفضن التقدم بشكاوى أو متابعة إجراءات الشكاوى التي تقدمن بها.

وكان سوء معاملة الأزواج أكثر حدوثاً في المناطق الريفية عنه في مناطق الحضر، وكذلك أكثر حدوثاً بين الأشخاص الأقل تعليماً. كما حدث أيضاً اغتصاب الزوجات بواسطة الأزواج. وتتراوح أحكام السجن كعقاب للاغتصاب بواسطة غير الأزواج من سنة إلى 5 سنوات، بيد أنه لا توجد قوانين محددة لمكافحة الاغتصاب بواسطة الأزواج. هناك ضغوط اجتماعية قوية على المرأة التي تسعى إلى الإنصاف القانوني ضد زوجها بسبب الاغتصاب، وكانت هناك بضعة تقارير عن تطبيق القانون في مثل تلك الحالات. ومع ذلك، فإن المنظمات المعنية بالمرأة بدأت في كسر الجمود المفروض حول الحديث عن العنف الأسري وعقدت عدة ندوات ومؤتمرات حول الموضوع خلال ذلك العام.

في 5 يناير، تمت محاكمة 28 رجلاً متهمين منذ عام 2001 باغتصاب 39 امرأة في حاسي مسعود، وتمت إدانة 23 منهم في نفس اليوم. وقد صدر الحكم على 20 رجلاً غيابياً بتهمة التعدي الجنسي وممارسة التعذيب والاعتداء والاقتحام وتم الحكم عليهم بالسجن 20 عاماً، وتم الحكم على شخصين بالسجن 10 سنوات والحكم على شخص واحد بالسجن 5 سنوات. وكانت محاكمة هؤلاء الرجال قد بدأت على أساس السرقة والاعتداء، ولكن نجحت الجماعات المعنية بالمرأة في مطالبتها بتغيير المحكمة بسبب تعرض القضاة لبعض المؤثرات، وبعد ذلك في محاكمة المتهمين محاكمة أخرى بتهمة الاغتصاب. ويبدو أن خطبة من خطب الإمام عمار طالب في عام 2001 كانت وراء الهجمات، حيث وصف الإمام النساء اللاتي يعيشن بمفردهن في حاسي مسعود بأنهن نساء "غير عفيفات" وقال أنه يجب معاقبتهن.

قدمت منظمة إغاثة النساء المهددات و"شبكة وسيلة" استشارات قضائية ونفسية إلى النساء اللاتي تعرضن لسوء المعاملة. وقد واجهت الجماعات المعنية بحقوق النساء صعوبات في جذب الانتباه إلى أن سوء معاملة الأزواج مشكلة اجتماعية هامة، ويرجع هذا بقدر كبير إلى المواقف الاجتماعية. وهناك أكثر من مركز أزمة معني بالاغتصاب ويدبر هذه المراكز مجموعات نسائية ولكنها تعاني من نقص الموارد. وقد أقام قطاع المرأة العاملة بالدولة والنقابة العامة لعمال الجزائر مركزاً استشارياً له رقم هاتف مجاني للنساء اللاتي تعانين من التحرش الجنسي في مكان العمل. ويستقبل المركز عدداً متزايداً من الاتصالات الهاتفية. خلال ذلك العام، استقبل المركز 970 اتصالاً بينما كان العدد في عام 2004 هو 942 اتصالاً هاتفياً.

ويحظر القانون ممارسة الدعاارة، بيد أنه لأسباب اقتصادية، تم وصف الدعاارة بأنها مشكلة متنامية طبقاً للمعهد القومي للصحة العامة.

تنص المادة 29 من الدستور على المساواة بين النوعين، ولكن بعض أوجه القانون وكثير من الممارسات الاجتماعية التقليدية تميز ضد المرأة. وقانون الأسرة الذي تم تبنيه في 1984، وتم تعديله في فبراير بموجب مرسوم من رئيس البلاد، يعتمد بشكل كبير على الشريعة الإسلامية. ويحظر قانون الأسرة على المرأة المسلمة الزواج من غير المسلمين، على الرغم من أنه لا يتم دائماً تطبيق هذه القاعدة. أما التعديلات التي تم إدخالها في فبراير على قانون الجنسية، فتسمح الآن للمرأة بالزواج من أجنبي وتنتقل له وأولادها منه جنسيتها بحسب رغبتها. ولا يحظر قانون الأسرة على المسلمين الزواج من غير المسلمين، وطبقاً للشريعة والقانون المدني، فإن الأطفال المولودين لأب مسلم يصبحوا مسلمين، بغض النظر عن ديانة الأم. ووفقاً للتعديلات الجديدة، يمكن للمرأة الحصول على الطلاق إذا كانت توجد فوارق غير مقبولة أو إذا حدث أي خرق للبنود الواردة في عقد القرآن، ولأسباب أخرى أقل أهمية من ذلك. وفي حالة الطلاق، ينص التعديل الجديد على أن تحفظ الزوجة مسكن الأسرة حتى يصل الأطفال إلى سن 18 سنة، وتعطى حضانة الأطفال بصورة طبيعية إلى الأم، ولكن لا يمكن قيدهم في مدرسة معينة أو اصطحابهم إلى خارج البلاد دون تصريح من الوالد. يمكن للذكور فقط إكساب أولادهم جنسية البلد.

ويؤكد قانون الأسرة أيضاً على الممارسات الإسلامية الخاصة بالسماح للرجل بالزواج بأكثر من زوجة، قد يصلن إلى أربع، بالرغم من أن هذا نادراً ما يحدث حيث تصل نسبة تعدد الزوجات إلى حوالي 1 إلى 2 بالمائة من إجمالي الزيجات، وفي التعديل الجديد لقانون الأسرة، تم فرض مزيد من القيود على تعدد الزوجات حيث يمكن للمرأة أن تشرط في عقد زواجهما عدم زواج الزوج من أخرى، ويجب عندئذ على الزوج اللجوء إلى القضاء للحصول على حكم قضائي بالزواج، وهو ما يسهل الحصول عليه دائماً، ويمكن للزوجة أن تتقدم بدعوى قضائية طلباً للطلاق إذا لم يبلغها زوجها بنيته في الزواج من أخرى قبل أن يقوم بإتمام تلك الزيفة.

والتعديلات الجديدة في قانون الأسرة بيطل عملياً ما أورنته الشريعة الإسلامية بضرورة وجود ولد يوافق على زواج المرأة، وإن كانت موافقة الولي لا تزال أمراً رسمياً معترف به أيضاً، ولكن يمكن للمرأة أن تزوج نفسها دون وجود الولي، كما يمكنها اختيار الزوج الذي تريده.

وقد عانت النساء من التمييز ضدهن في المطالبة بالإرث. وطبقاً للشريعة، فإنه يحق للمرأة في التركة جزءاً أقل مما يحق للأطفال الذكور أو أشقاء الزوج المتوفى. وطبقاً للشريعة الإسلامية، فإن هذا

التمييز يتم تبريره بأن دخل الزوج وأصوله مطلوبة للإنفاق على الأسرة، بينما يظل دخل الزوجة وأصولها ملكاً خالصاً لها، من حيث المبدأ. بيد أنه من الناحية العملية لا تتحكم المرأة دائماً في الأصول التي تمتلكها قبل الزواج أو الدخل الذي تكسبه بنفسها. ولا تستطيع المتزوجات من الإناث دون سن 18 عاماً السفر إلى الخارج دون إذن من أزواجهن. ويمكن للمرأة المتزوجة الحصول على القروض التجارية واستخدام مواردها المالية الخاصة.

وبالرغم من النصوص الدستورية والقانونية التي تنص على المساواة بين الرجل والمرأة، فإنه من الناحية العملية لا تزال النساء تواجه التمييز ضدهن في التوظيف. وقد أعلنت قيادات المنظمات النسائية أن انتهاكات التمييز ضد المرأة شائعة. وفي نوفمبر 2004، مررت الحكومة قانوناً لمكافحة التحرش الجنسي لأول مرة. وعقوبة التحرش الجنسي هي السجن لفترة تتراوح من سنة إلى سنتين والغرامة بمبلغ يتراوح من 50 إلى 100 ألف دينار (من 685 إلى 1370 دولار أمريكي). وتتضاعف العقوبة في حال تكرار المخالفة. وفي العاصمة وحدها، توجد على الأقل عشر حالات معروفة تناولتها الصحف. وهناك العديد من الأشخاص الذين أدینوا خلال ذلك العام طبقاً لقانون الجديد.

كانت الضغوط الاجتماعية الملقاة على النساء اللاتي تسعين للحصول على التعليم العالي أو المستقبل المهني أكبر في المناطق الريفية عنها في مناطق الحضر الرئيسية. وكانت نسبة الإناث الحاصلات على الشهادة المتوسطة أعلى من نسبة الذكور، فيبينما كانت نسبة نجاح الذكور 36 بالمائة كانت النسبة 38.5 بالمائة للإناث. وقد شكلت الإناث أكثر من نصف مجموع طلاب الجامعات، بيد أن النساء تمثلن من 20 إلى 23 بالمائة فقط من القوى العاملة. وبالرغم من هذا، يمكن لنساء تملك الأعمال التجارية وإبرام العقود ومتابعة مستقبل مهني مماثل للرجال. وحوالي 25 بالمائة من القضاة هم من النساء، وهي نسبة تتزايد خلال السنوات الأخيرة. وخلال ذلك العام، دخلت قاضيات إلى المجلس الأعلى للقضاة المكون من 18 عضواً، وقد عين الرئيس بو تقليلة واحدة منها بينما دخلت الأخرى المجلس بالانتخاب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة القضاة النساء وصلت إلى 55 بالمائة من المجموع الكلي للقضاة، وكان آخر صف للقضاة الجدد يتكون نصفه من النساء، وتعمل المرأة على كافة المستويات في السلك القضائي.

كان الهدف الرئيسي للجماعات المتعددة التي تدافع عن المرأة هو تعزيز حقوق المرأة في قانون الأسرة.

ومكتب الوزارة لشؤون المرأة والأسرة هو مكتب حكومي يعمل على ضمان الحقوق القانونية للمرأة. وخلال ذلك العام، أضافت وزارة الداخلية المزيد من النساء إلى قوة الشرطة ووضعت على الأقل ضابطة واحدة في كل صاحبة لمساعدة النساء في الشكاوى التي يقدمونها بشأن إساءة معاملتهن.

الطفل

تلزم الحكومة بوجه عام برفااهية وحقوق وصحة وتعليم الأطفال. وإساءة معاملة الأطفال أمر غير قانوني ولكنه استمر في فرض نفسه كمشكلة خطيرة، حيث عالجت المستشفيات على الأقل 50 حالة لأطفال أسيء معاملتهم خلال ذلك العام، كما أنه لم يتم الإبلاغ عن العديد من الحالات بسبب التقاليد الأسرية. أما لافورم، وهي منظمة غير حكومية معنية بتربية الطفل وتعزيز حقوقه، فقد كونت مرصدأً لحقوق الطفل لتتبع الشكاوى الخاصة بإساءة المعاملة وتقديم الدعم النفسي في حالات إساءة

معاملة الطفل. ونتيجة لذلك، تم الإبلاغ عن المزيد من حالات إساءة معاملة الأطفال. وتقول المنظمات غير الحكومية المعنية بالأطفال أن هناك استمرارية في أعمال العنف الأسري ضد الأطفال، وأرجعت المنظمات ذلك إلى ثقافة العنف التي نشأت منذ بدء النزاع المدنى في تسعينيات القرن العشرين، والانفصال الاجتماعي الناتج عن انتقال العائلات الريفية إلى المدن هرباً من عنف الإرهاب. وفي أبريل، ذكر مسؤول حكومي أنه في عام 2004 تم إساءة معاملة 4554 طفل لم يبلغوا سن 16 سنة، دخل منهم 2306 إلى المستشفيات للعلاج من الإصابات الناتجة عن سوء المعاملة، كما كان 1386 ضحايا للاعتداء الجنسي وكان 53 ضحايا لزنا المحارم.

استمر الأطفال عرضة لضحايا الهجمات الإرهابية، ففي 7 أبريل أوقف ثلاثة إرهابيين خمسة عربات في نقطة تفتيش مزيفة بالقرب من لارباء، وسرق الإرهابيون ركاب العربات وأطلقوا عليهم النار فقتلوا 7 أطفال. وفي أبريل لقي طفلان ووالدهما مصرعهما من جراء انفجار قبلة مصنوعة منزلياً.

وتوفر الحكومة التعليم المجاني للأطفال حتى نهاية التعليم الثانوي. والتعليم المجاني إجباري حتى سن 16 سنة. وقد أوضحت أحدث الأرقام التي أفصحت عنها وزارة التعليم أنه في عام 2004 أتم أكثر من 90% من الأطفال الدراسة حتى الصف التاسع، وهو في المتوسط أعلى مستوى يصل إليه التلاميذ في المعتاد. ويحصل الفتيان والفتيات بوجه عام على نفس التعليم، بالرغم من زيادة احتمالية ترك الفتيات للمدرسة في المناطق الريفية أكثر من الفتيان نتيجة لأحوال الأسرة المالية حيث يحظى الأبناء أحياناً بالأولوية على البنات في التعليم.

وفرت الحكومة الرعاية الطبية المجانية لكل المواطنين على الرغم من أنها غالباً ما تكون منشآت أولية.

أجبرت الضرورة الاقتصادية الكثير من الأطفال على اللجوء إلى العمل غير الرسمي مثل البيع في الشوارع (انظر الجزء 6-د)

المتاجرة بالأشخاص

لا يحظر القانون المتاجرة بالأشخاص، وكانت هناك تقارير عن حدوث مثل هذه الممارسات. لم تعرف الحكومة بأن البلاد عانت من مشكلة المتاجرة بالأشخاص. وطبقاً للحكومة، فإنه في حالة عدم وجود قوانين محددة لمكافحة المتاجرة بالأشخاص، يتم استخدام القوانين الأخرى الخاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية والدعارة والعمل القسري وذلك لتطبيق معايير مكافحة المتاجرة بالأشخاص. ولا توجد مؤشرات بتورط الحكومة في المتاجرة بالأشخاص.

وطبقاً لتقارير وسائل الإعلام والهيئات غير الحكومية المحلية، فإنه توجد حالات بالدعارة القسرية والاستعباد للمهاجرين غير الشرعيين من غرب أفريقيا أثناء مرورهم عبر الجزائر بحثاً عن فرص العمل في أوروبا. ولا توجد إحصائيات رسمية خاصة بالمتاجرة في الأشخاص، ولم تكن هناك برامج حكومية لمساعدة الضحايا أو أية حملات للتوعية بالمتاجرة بالأشخاص.

المعاقون

لم توفر الحكومة سبل تيسير الدخول إلى المبني أو الخدمات الحكومية للمعاقين. وقد أهملت المؤسسات العامة أثناء خفض العمالة بها القانون الذي يتطلب أن تحفظ بنسبة 1% من قوة العمل بها من المعاقين. ويقدم الضمان الاجتماعي الأموال الخاصة بالأجهزة البديلة، وقد تلقت بعض المنظمات غير الحكومية المعنية بالشئون الصحية دعما ماليا حكوميا محدودا.

القسم 6 – حقوق العمال

أ- حق تكوين النقابات والانتساب لها

من الضروري أن يحصل العمال على موافقة الحكومة لتكوين نقابة، ويمكن للحكومة إلغاء الوضع القانوني للنقابة إذا رأت أن أغراضها تتناقض والنظام المؤسسي القائم أو النظام العام أو الأخلاق الحميدة أو القوانين أو التنظيمات السارية. ولم توجد قيود قانونية على حقوق العمال في الانضمام إلى النقابات، حيث أن حوالي ثلثي العاملين بسوق العمل منتسبين إلى نقابات. وهناك اتحاد عام للعمال هو النقابة العامة للعمال الجزائريين وبعض الكيانات التابعة لها. وتضم النقابة العامة للعمال الجزائريين النقابات المتخصصة المقسمة وفقاً للقطاعات. ويطلب القانون الخاص بالنقابات العمالية موافقة وزارة العمل على طلب إنشاء نقابة خلال 30 يوماً، ويسمح القانون بتكوين نقابات مستقلة بخلاف النقابات التابعة للنقابة العامة للعمال الجزائريين.

ويحظر القانون أن يميز أصحاب العمل ضد أعضاء النقابات ويقدم آلية لغض شكاوى الاتحادات المهنية من ممارسات أصحاب العمل المناوئين للعمل النقابي، كما يتيح القانون للنقابات توظيف الأعضاء. ويمكن للنقابات تكوين الاتحادات والانضمام إليها، ولكن من الناحية العملية، واجهت محاولات النقابات لتكوين اتحادات عقبات مثل المناورات الإدارية. وقد حاول اتحاد النقابات المستقلة منذ عام 1996 تنظيم اتحاد مستقل دون جدوى، واستمر في العمل دون أن يكون له وضع رسمي. ويسمح القانون للنقابات بالارتباط بالهيئات العمالية الدولية وإقامة علاقات مع مجموعات العمل الأجنبية، ومثال ذلك أن النقابة العامة للعمال الجزائريين عضو في الاتحاد الدولي لنقابات العمال، بيد أن القانون يحظر على النقابات الارتباط بالأحزاب السياسية، كما يحظر على النقابات تلقي التمويل من مصادر أجنبية. وللمحاكم سلطة حل النقابات التي تمارس أنشطة غير قانونية.

ب - حق التنظيم والتفاوض الجماعي

ينص القانون على حق الإضراب، وقد مارس العمال هذا الحق عملياً، مع مراعاة بعض الشروط. كما ينص القانون على حق النقابات في التفاوض الجماعي، وتحتigue الحكومة ممارسة هذا الحق عملياً للاتحادات المصرح لها. ولكن بموجب حالة الطوارئ، يمكن للحكومة أن تطلب من عمال القطاعين العام والخاص الاستمرار في العمل في حال أن يكون الإضراب غير مصرح به أو غير قانوني. وطبقاً لقانون العلاقات الصناعية، يمكن للعمال الإضراب بعد مرور 14 يوماً على القيام بأعمال تسوية أو وساطة. وفي بعض المواقف، عرضت الحكومة الوساطة في النزاعات. وينص القانون على أن القرارات التي يتم التوصل إليها من خلال الوساطة ملزمة للطرفين، وإن لم يتم التوصل إلى اتفاق من خلال الوساطة، فيمكن للعاملين الإضراب بصورة قانونية بعد التصويت بالاقتراع السري

على القيام بذلك. ولابد من المحافظة على حد أدنى من الخدمات العامة أثناء الإضرابات التي يقوم بها العاملون في قطاع الخدمات العامة.

وينص القانون على ضرورة الحصول على تصريح مسبق من الحكومة للقيام بالمسيرات والمظاهرات والإضرابات العامة. وقد حدثت إضرابات وتجمعات على مدار العام في قطاعات مختلفة بما فيها قطاعات البناء والصحة والموانئ والتعليم والجمارك. ولا يزال الحظر المفروض على المظاهرات والمسيرات عام 2001 في الجزائر العاصمة ساريا.

لا يزال ينظر إلى مجلس نقابة معلمي المدارس الإعدادية الجزائريين والمجلس الوطني المستقل لمعلمي المدارس الثانوية والفنية على أنهم ناقبتان غير رسميتين رغم أنهما تقدمتا بالمستندات المطلوبة لتكوين نقابة في عام 2003.

وعلى الرغم من أن الاتحاد الوطني المستقل للعاملين في الحكومة نقابة مستقلة لا صلة لها بالحكومة، إلا أن مجموعة المرأة بالاتحاد تعرضت لمضايقات شديدة قبل اجتماع في مارس تم بأحد المباني الحكومية في عنابة. وذكر الاتحاد أنه عقد الاجتماع لكن الحكومة مارست الرقابة على البث التلفزيوني للحدث.

وفي مايو 2004، وجه بعض أعضاء الاتحاد الوطني المستقل للعاملين في الحكومة اتهامات للحكومة بعمل انتخابات غير نزيهة لاستبدال الأمين العام للاتحاد، وهذا الاستبدال هو الثالث من نوعه منذ 2001. وقد أعلن المرشح المنافس خطته الانتخابية لبعض أعضاء الاتحاد في اجتماع عام دون ترتيبات مسبقة. ولم يسمح للأعضاء الغائبين بالتصويت، وهم أغلبية الأعضاء. وكان أفراد الأمن التابعين للحكومة في موقع الانتخابات عندما صوت قليل من الحاضرين على تولي المرشح الجديد. وعلى الرغم من أن وزارة الداخلية لا صلة لها عامة برئاسة النقابات المستقلة، إلا أن الوزارة أصدرت بياناً رسمياً للاتحاد الوطني المستقل للعاملين في الحكومة يفيد بأن الأمين العام الجديد هو المرشح الذي تم انتخابه. ويقول بعض أعضاء الاتحاد أن الحكومة أقحمت نفسها بشكل غير قانوني في الشؤون الداخلية للاتحاد. ويزعم 36 عضواً من أعضاء الاتحاد الوطني المستقل للعاملين في الحكومة أنهم تعرضوا لمضايقات أو تم اعتقالهم من جانب الحكومة.

في عام 2004، طلبت لجنة خبراء منظمة العمل الدولية من الحكومة أخذ خطوات تشريعية لضمان عدم تطبيق نصوص الأمر التشريعي رقم 03-92 ضد العاملين الذين يمارسون سلبياً حقهم في الإضراب. ويحدد القرار الأعمال الهدامة أو الأعمال الإرهابية بأنها الجرائم الموجهة ضد الاستقرار والعمل الطبيعي للمؤسسات والت تتم من خلال أي عمل يكون هدفه "إعاقة تشغيل المنشآت التي توفر الخدمة العامة أو تعطيل المرور أو حرية الحركة في الأماكن العامة." لم تتحرك الحكومة مدعية أن القرار لم يكن موجهاً ضد حق الإضراب أو حق التنظيم ولم يستعمل أبداً ضد العاملين الذين يمارسون حق الإضراب السلمي.

ألغت الحكومة مناطق التجارة الحرة في نوفمبر 2004، ويتم الآن تطبيق قوانين العمل بشكل متساوي في جميع أنحاء البلاد.

ج - حظر العمل القسري أو الإجباري

تحظر بنود الدستور الخاصة بحقوق الأفراد العمل القسري أو الإلزامي، كما يحظر قانون العقوبات العمل الإلزامي، ويتضمن ذلك العمل القسري أو الإلزامي للأطفال. وبوجه عام، فرضت الحكومة الحظر بكفاءة.

د - حظر عالة الأطفال، والحد الأدنى لسن الاستخدام

السن الأدنى للتوظيف هو 16 عاماً، ومن المفترض أن مفتشين من وزارة العمل يقومون بفرض الحد الأدنى للتوظيف عن طريق إجراء زيارات تفتيشية دورية أو غير معلنة إلى منشآت القطاع العام، ولكن لا يتم فرض القانون بصورة فعالة في القطاع الزراعي والقطاع الخاص. وقد ذكرت تقارير منظمة اليونيسيف في 2003 أن حوالي 3% من الأطفال يعملون بصورة أو بأخرى. ولم يتم الإبلاغ عن أي عمل للأطفال في القطاع الصناعي، بيد أن الضرورة الاقتصادية اضطررت الكثير من الأطفال إلى اللجوء إلى العمل غير الرسمي. وكثير من الأطفال يعملون نصف دوام أو دوام كامل في ورش العمل الصغيرة أو مزارع الأسرة وفي التجارة غير الرسمية. وقد ذكر أحد التقارير صدر في 2004 أن أكثر من 25000 طفل ما بين سن 6 و 14 سنة يعملون في الاقتصاد غير الرسمي، ولكن جرت هذه الدراسة في أقل من نصف أقاليم البلاد.

ه - شروط العمل المقبولة

يحدد القانون الإطار العام لظروف العمل المقبولة ولكنه ترك الاتفاques المحددة بشأن الرواتب وساعات العمل وظروف التوظيف لأصحاب العمل بالتشاور مع العاملين. ولم يكن الحد الأدنى للراتب الشهري يكفي لتوفير مستوى لائق من الحياة للعامل وأسرته، حيث كان الحد الأدنى للراتب 10 آلاف دينار (140 دولار أمريكي) شهرياً. وبعد مفتشو وزارة العمل مسئولين عن ضمان فرض الالتزام بالتعليمات الخاصة بالحد الأدنى للأجور، ولكن لم يتم فرض القانون بما فيه الكفاية.

كان عدد ساعات العمل في الأسبوع هو 37.5 ساعة، ويحصل العاملون الذين عملوا لفترات تتعدى ساعات العمل القياسية الأسبوعية على أجور أعلى بناء على مقياس أكتواري حيث يتم دفع ساعات العمل الإضافية بمعدلات من 150 إلى 200 بالمائة من المبالغ المدفوعة مقابل الساعات الأساسية، وتختلف النسبة على حسب ما إذا كان الوقت الإضافي قد تم تسجيله في يوم عمل عادي أم خلال عطلة نهاية الأسبوع أو خلال عطلة رسمية.

وهناك تعليمات مهنية وصحية جيدة في القانون ولكن مفتشي الحكومة لم يقوموا بفرض تلك التعليمات بفاعلية. ولم ترد تقارير عن رفت عاملين لأنهم قرروا عدم العمل في ظروف خطيرة. ولكن التوظيف بوجه عام يقوم على عقود مفصلة جداً، فإن العمال نادراً ما يتعرضون لظروف عمل لم يتم إخبارهم بها مسبقاً، وإذا تعرض العمال لمثل تلك الظروف، فيمكنهم أولاً محاولة إعادة التفاوض بشأن عقد التوظيف، وإذا فشل هذا الإجراء، يمكنهم اللجوء إلى المحاكم. بيد أن الطلب الشديد على الوظائف في الجزائر يعطي الميزة إلى أصحاب الأعمال الذين يسعون إلى استغلال العاملين.